مجلس الأمن

السنة التاسعة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9798

الثلاثاء، 3 كانون الأول/ديسمبر 2024، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس	السيد وود	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا/السيد بوليانسكي
	إكوادور	السيد مونتالفو سوسا
	الجزائر	السيد قواوي
	جمهورية كوريا	السيد سانغجين كيم
	سلوفينيا	السيد جبوغار
	سويسرا	السيدة شاندا
	سيراليون	السيدة كريم
	الصين	السيد فو كونغ
	غيانا	السيدة بيرسود
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيدة فرازير
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
	موزامبيق	السيد فرناندیس
	اليابان	السيد ميكاناغي

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي جمهورية إيران الإسلامية وتركيا والجمهورية العربية السورية ولبنان إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أعتزم دعوة مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في الجلسة: السيد غير بيدرسن، المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد رائد الصالح، مدير منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء).

طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة بشأن نقطة نظام.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): قبل أن تبدأ هذه الجلسة، أود أن أوجه الانتباه إلى السياسة غير المقبولة على الإطلاق التي تنتهجها رئاسة الولايات المتحدة والتي تسيء للأسف استخدام سلطاتها منذ اليوم الأول.

عُقدت هذه الجلسة بناءً على طلب من الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس وغيانا وحظيت المبادرة بدعم روسيا وجمهورية الصين الشعبية. ولم يدعم أي وفد غربي هذا الطلب، بما في ذلك الولايات المتحدة نفسها بصفتها الوطنية. ويبدو أنها لا تكترث بتاتا للحالة في سورية التي تتعرض لهجوم إرهابي غير مسبوق، مُنسق بوضوح من الخارج. حسنًا، هذه ليست جلسة احتفالية لمجلس الأمن مثل الجلسات المعقودة بشأن المسألة الأوكرانية المبتذلة بغرض تسجيل نقاط أمام الجمهور المحلي.

وذهبت رئاسة الولايات المتحدة إلى أبعد من ذلك. ففي انتهاك للممارسة المتبعة ومن دون التشاور مع الوفود التي طلبت عقد هذه الجلسة، أضافت هذه الرئاسة بصورة انفرادية مقدم إحاطة آخر، وهو ممثل عن المنظمة غير الحكومية الشنيعة المعروفة باسم "الخوذ البيضاء". وكما هو معروف، تورطت الخوذ البيضاء مراراً وتكراراً في تزييف واسع النطاق يهدف إلى تشويه سمعة السلطات السورية. وليس لدى المنظمة أية خبرة على الإطلاق في ما يخص ما يحدث حاليًا في حلب. وفي هذا المنعطف الحرج الذي يقع فيه على عاتق المجلس واجب التعبير عن تضامنه مع الدولة السورية في مواجهة التهديد الإرهابي، تحاول الرئاسة الأمريكية أن تزرع بذور الانقسام في صفوفه بتسييس النقاش. هذه السياسة التي تنتهجها الولايات المتحدة لا تليق بعضو دائم في مجلس الأمن. ونطالب بإجراء تصويت على مشاركة مقدم الإحاطة الإضافي، وندعو أعضاء مجلس الأمن إلى التصويت ضد اقتراح الولايات المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت ممثل المملكة المتحدة الكلمة.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أردت فقط أن أقول إننا نؤيد تماما إشراك السيد الصالح في جلسة اليوم. لقد عمل هو ومنظمة الخوذ البيضاء بلا كلل على مدى 10 سنوات، مخاطرين بحياتهم لإنقاذ حياة الأشخاص الأكثر تضرراً من النزاع في سورية، ومن الصواب أن يشاركنا اليوم تجربته فيما يتعلق بأعمال العنف الجارية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): في ضوء التعليقات التي أدلى بها أعضاء المجلس، أقترح أن أطرح للتصويت اقتراح توجيه دعوة إلى السيد رائد الصالح، مدير منظمة الدفاع المدني السوري (الخوذ البيضاء)، بموجب المادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار بند جدول الأعمال "الحالة في الشرق الأوسط".

أطرح هذا الاقتراح للتصويت الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

إكوادور، جمهورية كوريا، سلوفينيا، سويسرا، سيراليون، غيانا، فرنسا، مالطة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان

المعارضون:

الاتحاد الروسي، والصين

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، موزمبيق

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): حصل الاقتراح على 11 صوتا مؤيدا وصوتين معارضين مع امتناع عضوين عن التصويت. اعتمد اقتراح دعوة السيد رائد الصالح.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أعطي الكلمة الآن للسيد بيدرسن.

السيد بيدرسن (*تكلم بالإنكليزية*): لقد شهدنا في الأسبوع الماضي تحولات كبيرة في الخطوط الأمامية في الجمهورية العربية السورية، مما أدى إلى تغيير جذري في الوضع الراهن الذي كان قائماً إلى حد كبير لأكثر من أربع سنوات. إن الوضع متقلب وخطير للغاية، ولكن بينما أقدم هذه الإحاطة لمجلس الأمن اليوم، فإن مساحة شاسعة من الأراضي أصبحت تحت سيطرة جهات فاعلة من غير الدول، بما في ذلك هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة مجلس الأمن للإرهاب، وجماعات المعارضة المسلحة، بما في ذلك الجيش الوطني السوري. تسيطر تلك الجماعات الآن بحكم الأمر الواقع على أراضٍ يقطنها ما نقدره بحوالي 7 ملايين نسمة، بما في ذلك حلب، ثاني أكبر المدن السورية ومدينة شاسعة ومتنوعة يقطنها أكثر من مليوني نسمة.

وفي 27 تشرين الثاني/نوفمبر، أطلقت غرفة العمليات المشتركة لتحالف الفتح المبين – وهو تحالف يضم كلاً من هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة – عملية برية يدعمها غطاء من الطائرات المسيرة عبر خطوط التهدئة المتفق عليها، وسيطرت بحكم الأمر الواقع على كامل محافظتي حلب وإدلب تقريبا. وقد أعادت القوات الحكومية السورية منذ ذلك الحين تجميع صفوفها وأقامت خطوطا دفاعية في حماة، متصدية لبعض المقاتلين. لكن في الوقت الذي أتحدث فيه هنا بعد ظهر اليوم، تتعرض هذه الخطوط لاختبار شديد، حيث تحقق هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة مكاسب اليوم وتتقدم مقتربة من حماة – وهي مدينة رئيسية يقطنها حوالي مليون نسمة. وقد تكثفت الغارات الجوية الموالية للحكومة في الأيام الأخيرة، مع ورود تقارير عن غارات على أهداف عسكرية ومدنية على حد سواء، بما في ذلك البنية التحتية المدنية مثل المستشفيات، مما تسبب في وقوع خسائر في صفوف المدنيين. ومع تقدم هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة، أطلقت هذه الجهات وابلا من الطائرات المسيرة والصواريخ، مع ورود تقارير عن وقوع خسائر في صفوف المدنيين نتيجة لذلك في حلب وحماة.

وفي غضون ذلك، شهدنا اندلاع العنف على محور ثانٍ، حيث شنّ الجيش الوطني السوري المعارض عملية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر على تل رفعت، وهو جيب يقع شمال مدينة حلب تحت السيطرة الفعلية لقوات منتسبة لقوات سورية الديمقراطية. وردا على ذلك، تحركت قوات سورية الديمقراطية في شمال شرق سورية بسرعة للربط مع تلك الجيوب. وقد تمكن الجيش الوطني السوري الآن من هزيمة تلك القوات إلى حد كبير في تلك المناطق، مع إجلاء واسع النطاق للمقاتلين وعشرات الآلاف من المدنيين إلى شمال شرق سورية.

بالإضافة إلى ذلك، لا تزال احتمالات نشوب النزاع على محاور أخرى قائمة. وكانت قوات سورية الديمقراطية قد سيطرت صباح اليوم على سبع قرى كانت تحت سيطرة القوات الحكومية في دير الزور، متذرعةً بتهديد وشيك من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وذلك بدعم عسكري من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وقد تصاعدت الأعمال القتالية على الخطوط الأمامية بين الجيش الوطني السوري وقوات سورية الديمقراطية في مناطق الشمال الشرقي، مع ورود تقارير عن تصاعد التوترات بالقرب من منبج. وقد استهدفت الغارات الجوية الإسرائيلية الحدود السورية اللبنانية هذا الأسبوع ودمشق اليوم.

وقالت الحكومة السورية إن الهجمات الإرهابية تشكل مخاطر جسيمة على سيادة سورية ووحدتها وسلامة أراضيها وعلى الأمن الإقليمي والمجتمع الدولي. وقد أعلنت عزمها على مكافحة الإرهاب واستعادة جميع الأراضي السورية إلى سيطرتها. وقد أعرب الاتحاد

الروسي وجمهورية إيران الإسلامية عن دعمهما، قائلين إن الهجمات هي انتهاك لاتفاقات أستانا وألقوا باللوم على قوى خارجية. وكانت المعارضة السورية والمؤسسات التابعة لها في البداية قد وضعت العملية في إطار ردع ما قالت إنها هجمات متصاعدة من جانب القوات الحكومية السورية على المدنيين وفي إطار تمكين عودة النازحين. ومنذ ذلك الحين، أفادت التصريحات بأن العملية ستستمر إلى أن تدخل الحكومة في عملية سياسية لتنفيذ القرار 2254 (2015) وإعلان نية الاستيلاء على الأراضي من الحكومة السورية وقوات سورية الديمقراطية. وقد وصفت تركيا الأحداث بأنها رد على الانتهاكات المتكررة لاتفاقات أستانا، مشيرةً إلى أنها ليست طرفا في الاشتباكات الحالية. وقال الرئيس التركي إن هذه الأحداث تُظهر أنه يجب على دمشق أن تتصالح مع شعبها ومع المعارضة السياسية الشرعية في سورية. وقالت الولايات المتحدة الأمريكية، التي لديها قوات على الأرض في شرق سورية، إنه لا علاقة لها بالهجوم، داعية إلى وقف التصعيد والدخول في عملية سياسية ذات مصداقية بقيادة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أؤكد: إن الوضع في حالة تغير مستمر، وما زلنا في الأيام الأولى مما يحدث، في ظل بيئة معلوماتية غير واضحة. لكن يجب أن يدرك الأعضاء أن هذه التطورات أثارت ردود فعل مختلفة بين أبناء الشعب السوري – تهديد خطير للبعض، وبارقة أمل للبعض الآخر. وقد شهدنا سلسلة من التصريحات العلنية الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة المسلحة في الشمال الغربي، بما في ذلك هيئة تحرير الشام المدرجة على قائمة مجلس الأمن، تقدم تطمينات لجميع المدنيين، بما في ذلك الأقليات، بما يشمل طمأنتهم بشأن ضمانات الحرية الدينية. في الأيام الثلاثة الماضية، شاهدنا بعض التقارير الإعلامية التي تفيد بأن المدنيين في حلب يمارسون حياتهم بشكل طبيعي، مع إقامة الكنائس، على سبيل المثال، قداسات في نهاية هذا الأسبوع.

ولكن، في الوقت نفسه، أعربت لنا بعض الأصوات المدنية والأقليات عن يأسها وخوفها مما قد يعنيه خضوع تلك المناطق، بمرور الوقت، لسيطرة فصائل مسلحة تضم جماعة إرهابية مدرجة على قائمة مجلس الأمن. وأعربت بعض القيادات النسائية عن مخاوف أو شواغل معينة وتسعى للحصول على تأكيدات.

وتفيد تقارير باستئناف الخدمات في حلب. ولكن هناك أيضاً مخاوف بشأن تبعات الأمر على تقديم الخدمات إذا أشرفت الكيانات المعينة تشرف على الترتيبات الإدارية القائمة بحكم الواقع في مدينة يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة. وذلك مثير للقلق بصفة خاصة، وبالتالي، سيكون من المهم أن يجدد المجلس الأحكام ذات الصلة من الاستثناءات الإنسانية في القرار 2664 (2022). وآمل أن يتمكن جميع أصحاب النفوذ من معالجة هذه المسائل.

وهناك مقاطع فيديو وشهادات لمحتجزين – رجالاً ونساء – أطلق سراحهم من مراكز الاحتجاز، ومنهم من يقول إنهم احتُجزوا لأكثر من عقد. ولكن كانت هناك أيضاً مقاطع فيديو عن احتجاز واسع النطاق لأسرى حرب على أيدي هيئة تحرير الشام وجماعات المعارضة المسلحة.

هناك دلائل على عودة العديد من النازحين، من داخل سورية ومن خارجها، إلى ديارهم للمرة الأولى منذ سنوات أو حتى عقد من الزمن. لكن في نفس الوقت، نزح عشرات الآلاف بالفعل – بعض منهم بسبب الغارات الجوية، وبعض بسبب زيادة الأعمال العدائية وبعض آخر بسبب تغيرات السلطة. وفي حي الشيخ مقصود وأحياء أخرى من مدينة حلب هنالك عشرات الآلاف من المدنيين تحت سيطرة بعض وحدات حماية الشعب المتبقية أو وحدات قوات سوريا الديمقراطية يعربون عن مخاوفهم من اضطرارهم أيضاً إلى مغادرة منازلهم قريباً.

ويكمن وراء كل ذلك حالة هائلة من عدم اليقين بشأن المستقبل القريب وقد يكون هناك خطر إراقة مزيد من الدماء قادماً.

إن رسالتي الأساسية الأولى اليوم بسيطة: إننا نحتاج إلى وقف التصعيد ونحتاج إلى الهدوء. أناشد جميع الأطراف الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية وإتاحة المرور الآمن للسوريين الفارين من العنف. ولكن ذلك وحده لا يكفي. فقد يؤدي مزيد من التصعيد العسكري إلى نزوح جماعي وسقوط ضحايا من المدنيين. وقد بينت السنوات الأربع عشرة الماضية من

النزاع بشكل حاسم أنه لا يمكن لأي طرف سوري أو مجموعة من الجهات الفاعلة الحالية حل النزاع السوري بالوسائل العسكرية. ويجب علينا وقف التصعيد وضمان اتباع نهج تعاوني لمكافحة الجماعات الإرهابية المدرجة في القائمة.

ولكن يجب أن يقترن وقف التصعيد – وهذه هي رسالتي الأساسية الثانية – بتهيئة أفق سياسي موثوق للشعب السوري. فخلال نصف عقد تقريباً، شهدنا تجميد الخطوط الأمامية وتصاعد العنف في كثير من الأحيان ولكن تم احتواؤه إلى حد ما، بسبب خليط من ترتيبات وقف إطلاق النار المتفق عليها بين الجهات الفاعلة الدولية في عامي 2019 و 2020. وكان ذلك إيجابياً. ولكن إذا لم يقترن ذلك بعملية سياسية لحل الأزمة، فلن يعدو عن كونه مجرد نهج لإدارة النزاع. وذلك لا يكفي.

وأحذر منذ فترة طويلة من أن ذلك لا يمكن أن يستمر، لا سيما بعد تصاعد العنف داخل سورية خلال السنوات الثلاث الماضية، إلى جانب امتداده إلى المنطقة وتوسيع نطاق الغارات الإسرائيلية. ورأينا الآن، في غضون أسبوع، خطوط التهدئة المتفق عليها في عام 2020 وما قبلها تتهاوى بالكامل.

ويجب على الأطراف السورية والأطراف الدولية الرئيسية المعنية أن تنخرط بجدية في مفاوضات جادة وموضوعية لإيجاد مخرج من النزاع. ولهذا السبب، أدعو اليوم إلى تعاون سياسي عاجل وجدي بين الأطراف السورية والدولية المعنية لحقن الدماء والتركيز على الحل السياسي، وفقاً للقرار 2254 (2015). ولتحقيق هذه الغاية، ما برحتُ أجري اتصالات هاتفية مع جميع الأطراف السورية والأطراف الدولية الرئيسية المعنية، وأحثها على اتخاذ إجراءات ملموسة وفورية على هاتين الجبهتين، بما في ذلك مع الحكومة السورية والمعارضة السورية وتركيا وروسيا وإيران والولايات المتحدة والأطراف العربية والأوروبية. وسأكون في المنطقة في الأيام القادمة لإجراء مجموعة من اللقاءات الرفيعة المستوى.

وسبق أن أشرت بوضوح – وأشير هنا مرة أخرى – إلى استعدادي لاستخدام مساعيّ الحميدة لجمع الأطراف الدولية والسورية المعنية في محادثات سلام جديدة وشاملة بشأن سورية.

إنني أعرض أفكاراً وأناقشها في هذا الصدد منذ عدة أشهر، وذلك تحديداً لأنني توقعتُ أن الحالة الراهنة التي لا يمكن أن تستمر ستنهار وأن هناك حاجة إلى توافق مشترك بشأن نهج شامل – نهج يتجاوز مجرد استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية ويتناول كامل التطلعات والشواغل: أي العملية السياسية، والسيادة، والأمن، والظروف الاقتصادية والجزاءات، والمحتجزين والمفقودين، واللاجئين والنازحين. وأصبحت هذه الأفكار أكثر أهمية، لا أقل، بعد أحداث هذا الأسبوع. وأحث جميع الأطراف على المشاركة لا في احتواء الأزمة فحسب، بل أيضاً في تسوية النزاع. وهذا هو المطلوب الآن.

فلا يوجد حل عسكري للنزاع. وإذا لم نشهد وقف التصعيد والانتقال السريع إلى عملية سياسية جادة تشارك فيها الأطراف السورية والأطراف الدولية الرئيسية، فأخشى أن نشهد تعميقاً للأزمة. وستكون سورية عرضة لخطر شديد من تزايد الانقسام والتدهور والدمار. وقد تكون عواقب ذلك على سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية وعلى رفاهية الشعب السوري وتطلعاته خطيرة في الواقع. وليس ذلك من مصلحة أحد.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد بيدرسن على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد الصالح.

السيد الصالح: السيد الرئيس، أشكركم على هذه الدعوة وعلى منح هذا الوقت الثمين.

قبل نحو 10 سنوات، تحدثتُ في المجلس عن فظائع البراميل المتفجرة والتهجير القسري والإخفاء القسري والحصار وجرائم الحرب الأخرى. وطالبتُ بإيقاف هذه الجرائم بحق السوريين. وفي هذه السنوات العشر تغير الكثير من الأشياء، لكن دون أن تتوقف هذه الجرائم. وأخذ العالم يتجاهل مأساة السوريين.

وأنا اليوم بنفس المكان وأحمل نفس المطالب، لأجدد الدعوة للمجلس بإنهاء هذه الجرائم وتحقيق السلام. لقد ترددت قبل أن أدعو المجلس لذلك مجدداً، ولكن مسؤوليتي تجاه سورية تجبرني على الوقوف هنا مرة أخرى.

منذ ستة أيام، ومع تغير خريطة السيطرة العسكرية على الأرض، تصاعدت الهجمات الوحشية التي يشنها النظام السوري وروسيا والميليشيات الإيرانية العابرة للحدود على السوريين، خاصة في المناطق الخارجة عن سيطرته في شمال سورية. واستجابت الخوذ البيضاء لـ 275 هجوماً. وأدت هذه الهجمات حتى الآن لمقتل ما لا يقل عن 100 مدني، وجرح 360 آخرين، وشردت عشرات الآلاف من السكان، أغلبهم من النساء والأطفال. هذه الهجمات استهدفت عمداً المدنيين والبنية التحتية الحيوية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات ومخيمات المهجَّرين قسراً. من يتوقع أن تكون دولة عضو في الأمم المتحدة وعضو دائم في مجلس الأمن مشاركة في هذه الجريمة البشعة وتأتي بطائراتها قاطعةً آلاف الكيلومترات لتشن هجمات قاتلة على السكان وتدمر المستشفيات والمرافق الحيوية؟

إن دولة روسيا، التي يشاركنا ممثلها الجلسة في هذا المجلس، شنت يوم أمس غارات جوية وحشية أخرجت أربع مستشفيات في مدينة إدلب عن الخدمة، منتهكة القوانين والأعراف الدولية. ومن بين المستشفيات مستشفى نسائي للتوليد. تخيلوا ما الذي حصل للمرضى؟ أنا أقول لكم. من بين الحالات التي وثقناها مريضان داخل المشفى توفيا بعد أن توقف جهاز التنفس عنهما في وحدة العناية المركزة، جراء الغارات الجوية. ولدينا كل الوثائق والأدلة على هذا الهجوم الوحشي المتعمد.

لقد كان يوم أمس أحد أكثر الأيام دموية منذ سنوات. فقد قتل نظام الأسد وروسيا 25 مدنياً، أغلبهم أطفال، وجرحوا 66 آخرين. يوم لا يمكن أن أنساه. لا يمكن أن أنسى وجوه الأطفال ونظراتهم بعد أن استهدفت طائرات النظام السوري خيامهم في مخيم قرب إدلب. قد تستغربون يا سادة لماذا تستهدف طائرات حربية خيمة قماشية وتقتل سبعة أطفال ووالدتهم؟ الجواب ببساطة هو القتل ولا شيء آخر. كان الأطفال ينتظرون بفارغ الصبر توديع الخيام والعودة إلى قريتهم في ريف حماة – القرية التي لا يعرفون إلا اسمها. لكنهم رحلوا ورحلت أحلامهم معهم. وعندما شاهد والدهم ما حدث، أصيب بالجنون. فقد كامل عائلته. فقدهم وبقي وحيداً يحمل ذكرياتهم وما بقي من ملابسهم المصبوغة بالدماء.

مدينة حلب، مدينة التاريخ والحضارة، كان لها نصيب من الموت والتدمير السوري الروسي أيضاً. فبعد أن تغير ميزان القوى على الأرض، لم تعد مدينة حلب والمناطق المحيطة بها تحت سيطرة النظام السوري والميليشيات الإيرانية. ودفع السكان الثمن مرة أخرى بسبب الحل العسكر الذي فرضه النظام السوري وجعله استراتيجية له بدلاً من الدفع بحل سياسي. لقد عادت بنا الذاكرة اليوم إلى بداية عملنا في مدينة حلب عام 2013 عندما كانت تنهال البراميل المتفجرة على رؤوس المدنيين. ونحن نشهد اليوم مرة أخرى سياسة الأرض المحروقة والعقاب الجماعي التي ينتهجها النظام السوري وحلفاؤه. استجبنا خلال الأيام الماضية لغارات جوية استهدفت المستشفى الجامعي وكنيسة والمناطق السكنية في المدينة والساحات العامة، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني.

وأقول هنا لأهلي في حلب: نحن معكم وإلى جانبكم ونشارككم مخاوفكم من المزيد من التصعيد العسكري ونسعى لنساندكم ونضمد جراحكم. لقد تمكن زملائي من أبناء حلب من العودة إلى مدينتهم ومساعدة سكانها، بعد أن هجرهم منها نظام الأسد قسراً قبل عدة سنوات. حيث أرسلنا سيارات إسعاف وفرق متخصصة للعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء في العمل الإنساني وخدمات الطوارئ الموجودة في المدينة ونقيم الوضع باستمرار لتكييف إجراءاتنا وفقاً للوضع والإمكانيات.

لم تتوان الخوذ البيضاء منذ تأسيسها عن أداء مهمتها في دعم الشعب السوري بكل مكوناته. فنحن من الشعب ومن أجل الشعب. ومن المؤسف أنه أصبح من المستحيل علينا مواصلة تقديم خدماتنا في المناطق التي خضعت لسيطرة النظام السوري بسبب تعمد استهداف متطوعينا وقتلهم. وعلى مر السنوات من عملنا فقدنا أرواح 313 متطوعاً أغلبهم بسبب الاستهداف العسكري المتعمد لكوادرنا وسياراتنا ومراكزنا من قبل النظام وروسيا.

في هذه اللحظات ينتابني شعور بالخوف على كل سوري وطفل وامرأة ورجل لأن هناك احتمال أن يستخدم السلاح الكيميائي مجدداً

من قبل النظام السوري. هذا النظام الذي له سجل كبير من الانتهاكات في استخدام السلاح الكيميائي للحصول على استحقاقات عسكرية وهو نهج انتهجه خلال سيطرته على دوما في ريف دمشق عام 2018 وفي العديد من الأماكن الأخرى. لقد اعترف النظام السوري باستمرار تصنيع السلاح الكيميائي وتطويره، وفق تقرير مدير منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وهذا مؤشر خطير جداً وخرق واضح لقرار مجلس الأمن 2118 (2013) واتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. إن عدم محاسبة النظام السوري على انتهاك القرار الدولي والاتفاقية يجعل المدنيين عرضة لخطر استخدام هذه الأسلحة في أي لحظة.

ولا يخفى علينا كسوريين تورط روسيا في تعطيل القرارات والجهود الدولية الرامية إلى حل مشكلة الأسلحة الكيميائية. وندعو روسيا إلى الكف عن دعم النظام السوري وحمايته باستخدامها حق النقض ضد القرارات الدولية والكف عن نهجها التضليلي الذي يستهدف الخوذ البيضاء وأفرقة التحقيق الدولية في كل مناسبة. وندعوها إلى الكف عن تعطيل مسار العدالة والمحاسبة.

إن حجم هذه الأزمة يتطلب اتخاذ إجراءات فورية وحاسمة وخطوات ملموسة لحماية المدنيين وإنهاء الهجمات على السكان والمرافق الحيوية وحماية العاملين مجال تقديم المساعدات الإنسانية والمستجيبين الأوائل. ولا بد من وقف الانتهاكات المستمرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك التهديد الوشيك بالهجمات الكيميائية.

كما يجب العمل مع جميع الأطراف المحلية والإقليمية لضمان التزام أطراف النزاع بالقانون الدول الإنساني والامتناع عن استهداف العاملين في مجال تقديم المساعدات الإنسانية واحترام حقوق الإنسان لجميع المدنيين بغض النظر عن انتماءاتهم أو هوية القوة المسيطرة على مناطقهم. لا يوجد سبب يبرر الاستهداف المتعمد للمدنيين أو بنيتهم التحتية أو كرامتهم. ويأتي هذا التصعيد في وقت لم تتم فيه تلبية سوى 30 في المائة من خطة الاستجابة الإنسانية في سورية، وهو أدنى مستوى لها منذ بداية الأزمة الإنسانية. ورغم صعوبة الظروف، تقود المنظمات غير الحكومية الاستجابة الإنسانية. وهناك حاجة ملحة إلى التمويل والمساعدات الفورية لملايين المدنيين المتضررين وأحث المجلس على كفالة إيصال المساعدات الإنسانية عبر الحدود حتى تستمر المساعدات في الوصول إلى المحتاجين.

لقد ناشدكم الشعب السوري لاتخاذ إجراءات فورية لإنهاء هذه الجرائم وضمان السلام، رغم أنها علة وجود هذا المجلس. ولكن في السنوات الماضية لم تفشلوا فقط في الاستجابة لهذه النداءات، بل تجاهلت العديد من حكوماتكم المأساة السورية. لقد فشل المجتمع الدول إنسانياً وسياسياً. كانت سورية أرض اختبارات للإفلات من العقاب وكان للفشل في محاسبة الجناة عواقب كارثية تتجاوز حدودنا، ما شجع الجناة على ارتكاب المزيد من الجرائم في أوكرانيا والسودان وغزة.

إن الأزمة الحالية، من حيث جذورها، سياسية وليست إنسانية. ويحتاج السوريون إلى جدول زمني واضح لحل سياسي يضمن حماية المدنيين ووضع خطط لفترة انتقالية تؤدي إلى انتخابات حرة وتفكيك شبكات إنتاج وتهريب المخدرات وطرد المليشيات العابرة للحدود. ومن المهم أن يسرع المجلس الجهود الرامية إلى الدفع نحو حل سياسي، وفق القرار 2254 (2015)، لوقف الهجمات على السوريين وضمان السلام المستدام.

لقد خذل هذا المجلس الشعب السوري على مدى أكثر من 13 عاما. وآمل أن لا تقع كلماتي اليوم على آذان صماء مرة أخرى. رسالتي الأخيرة لكم ولكل العالم: إن السوريين في دمشق وحلب ودرعا والسويداء وفي إدلب والساحل والجزيرة وحمص وحماة، ما زالوا يتوقون للحرية وللتغيير ولبناء وطن كريم يعمه السلام، يحافظون فيه على انتمائهم وعلى هويتهم الوطنية السورية الجامعة، ولن يتخلوا عن حقهم في العدالة ومحاسبة المجرمين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الصالح على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد غواوي (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس

الأمن، وهي موزامبيق وسيراليون وبلدي، الجزائر، علاوة على غيانا (مجموعة 3+1).

في البداية، تود مجموعة 3+1 أن تشكر السيد بيدرسن على إحاطته القيمة. كما استمعنا بعناية إلى ممثل المجتمع المدني. وتشكر الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن زائدا واحد (المجموعة 3+1) رئاسة الولايات المتحدة لمجلس الأمن على عقد هذه الجلسة على الفور بناء على طلبنا.

تعرب المجموعة 3+1 عن انزعاجها الشديد وقلقها العميق إزاء التصعيد الأخير للأعمال العدائية في سورية الذي بدأ في 27 تشرين الثاني/نوفمبر. لقد أدّت الهجمات، بما فيها تلك التي نفذتها هيئة تحرير الشام وهي جماعة صنفها مجلس الأمن نفسه كمنظمة إرهابية، إلى خسائر مأساوية في أرواح المدنيين الأبرياء، بمن فيهم النساء والأطفال، ناهيك عن الأضرار الجسيمة التي لحقت بالبنية التحتية المدنية وتعليق الخدمات الحيوية. لطالما حذرت المجموعة من عودة الإرهاب في سورية. وللأسف، ها قد تحقق هذا التحذير. يأتي هذا التصعيد المأساوي ليذكرنا بجلاء بمدى هشاشة وخطورة الحالة في سورية بعد ما يقارب 14 عاماً على اندلاع الأزمة. كما يؤكد على الحاجة الملحة لتعزيز التنسيق لمكافحة الإرهاب بفعالية. لقد مضى عهد الاكتفاء بمجرد إدارة النزاع. يجب أن نضع إيجاد حل دائم على رأس أولوياتنا. بات جلياً للعيان أن لا سبيل لحل الأزمة السورية عسكريا. والسبيل الوحيد الممكن للمضي قدماً هو عبر التوصل إلى تسوية سياسية تحفظ وحدة سورية وسيادتها واستقلالها وسلامة أراضيها.

وفي ذلك الصدد، تجدد المجموعة تأكيد إيمانها الراسخ بأن الحوار الجامع فيما بين السوريين، مدعوماً من المجتمع الدولي، هو السبيل الأوحد المستدام والعادل للخروج من هذه الأزمة المستعصية. ونؤكد من جديد دعمنا لجهود المبعوث الخاص ونحث جميع الأطراف على المشاركة البناءة في مبادراته للخروج من المأزق الحالي. وتؤكد المجموعة أيضًا على أهمية إعادة عقد اللجنة الدستورية وتنشيط العملية السياسية التي يملكها ويقودها السوريون تماشيًا مع القرار 2254 (2015).

يجب على السوريين النهوض للتصدي للتحديات التي تهدد بلدهم. يجب عليهم تنحية خلافاتهم جانباً والاتحاد لصياغة مستقبل أفضل لسورية – مستقبل خالٍ من الإرهاب يحقق فيه السوريون تطلعاتهم المشروعة، مستقبل قوامه السلام والكرامة والأمل لجميع السوريين.

السيد نيبينزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، السيد غير بيدرسن، على تقريره عن الحالة في الجمهورية العربية السورية، التي تواجه هجوما إرهابيا لم نشهد له مثيلا منذ عام 2022 يشنه مقاتلو هيئة تحرير الشام، المدرجة في قائمة المجلس للكيانات الإرهابية، المعروفة سابقا باسم جبهة النصرة والجماعات المسلحة غير القانونية التي انضمت إليها. نأسف لأن المبعوث الخاص، شأنه شأن سائر ممثلي الأمم المتحدة، لم يستطع أن يستجمع الشجاعة الكافية لتسمية الأشياء بمسمياتها وإدانة الهجوم الإرهابي على الجمهورية العربية السورية. إننا نتشاطر الشواغل والتقييمات المعرب عنها في الرسالة المؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر الموجهة من الممثل الدائم لسورية إلى رئيس المجلس.

نجتمع هنا لأن قوات جبهة النصرة سابقا شنت في 27 تشرين الثاني/نوفمبر هجومًا واسع النطاق في شمال غرب سورية منتهكة بذلك الاتفاقات التي تم التوصل إليها من خلال الوساطة في عام 2020 لوقف الأعمال العدائية في إدلب. ويقاتل في صفوفها عدة آلاف من المسلحين. يتوغل الإرهابيون في أجزاء واسعة من حلب ويقصفون أحياءها الغربية والجنوبية الغربية ومناطقها الوسطى. وقد لقي 30 مدنياً على الأقل حتفهم بالفعل في هجوم المسلحين. وتأكد مقتل موظفين من مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين.

إننا ندين إدانة قاطعة التقدم المنسق لإرهابيي هيئة تحرير الشام الذين سيطروا على إدلب. يؤدي الهجوم إلى زعزعة استقرار الحالة المتوترة أصلاً على الأراضي السورية. لطالما حذرنا من التودد إلى الإرهابيين الدوليين المتحصنين في المناطق المتاخمة لحلب. غير أن زملاءنا في الغرب، مدفوعين بكراهيتهم للسلطات الشرعية في سورية، واصلوا التنسيق معهم. وها هي النتيجة. لقد استغل المسلحون، الذين

كانوا يتحينون الفرصة، الحالة المتأزمة في البلد، وخاصة في مرتفعات الجولان وعلى الحدود مع لبنان، لتوجيه طعنة غادرة للسوريين. لقد اتخذت الأزمة المتفاقمة في الشرق الأوسط منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023 بُعدًا جديدًا، وهو بعد سوري.

وتصدت القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية، مدعومة بالقوات الجوية الروسية وحلفاء آخرين يعملون بناءً على طلب السلطات السورية الشرعية، للمسلحين منذ اليوم الأول للهجوم الإرهابي. وتنفذ الطائرات المقاتلة والمدفعية وراجمات الصواريخ ضربات دقيقة ومحسوبة على مواقع الإرهابيين والمقاتلين الذين انضموا إليهم. ولقي نحو 400 إرهابي مصرعهم وأصيب أكثر من 600 آخرين منذ بدء العملية. سيُهزم العدو، بغض النظر عن الدعم الذي يتلقاه من القوى الخارجية. وما من شك في وجود تلك القوى. ووفقاً للمعلومات المتوفرة، فإن الدعم المقدم للإرهابيين، أيا كان مستواه، يأتي في المقام الأول من الأمريكيين وحلفائهم. نعتقد أنه سيكون من مصلحة البلدان الغربية تبديد أية شبهات حول دورها في هذه العملية الإرهابية.

وفي ذلك الصدد، نود أن نسترعي الانتباه بشكل خاص إلى البصمة الواضحة لمديرية الاستخبارات بوزارة الدفاع الأوكرانية في تنظيم عمليات المسلحين وإمداد المقاتلين في شمال غرب سورية بالأسلحة. لقد تكلمنا مرارا، بما في ذلك في هذه القاعة، عن وجود مدربين عسكريين أوكرانيين تابعين لمديرية الاستخبارات في محافظة إدلب ما فتئوا يقدمون لمقاتلي هيئة تحرير الشام التدريب على القتال. ويتواصل التعاون بين الإرهابيين الأوكرانيين والسوريين، بدافع كراهية روسيا وسورية، بهدف تجنيد مقاتلين في صفوف القوات المسلحة الأوكرانية وشن هجمات على القوات الروسية والسورية في سورية. لقد وردت تقارير اليوم عن رصد متخصصين أوكرانيين يرافقهم إرهابيون من هيئة تحرير الشام داخل مركز علمي في محافظة حلب. إن مسلحي هيئة تحرير الشام لا يخفون الدعم الذي يتلقونه من أوكرانيا فحسب، بل يتباهون به جهاراً. كما سبق أن قدمنا معلومات تفيد بأن ضباط من مديرية الاستخبارات بوزارة الدفاع الأوكرانية يسلحون المقاتلين في إدلب، بما في ذلك بالمسيرات ووحدات تحديد المواقع العالمية المشفرة. وأبدى الخبراء، بمن فيهم الغربيون، تشككهم في هذه المعلومات آنذاك، ولكن أحداث 27 تشرين الثاني/نوفمبر أثبتت صحة معلوماتنا. ناهيك عن أنه بات من الواضح، أكثر من أي وقت مضى، أن أوكرانيا في ظل النظام المدعوم من الغرب في كييف أصبحت مرتعًا للإرهاب الدولي وتهديدًا صريحًا للسلم والأمن الدوليين، كما يتضح على وجه الخصوص من أعمالها في منطقة الساحل وسورية إضافة إلى هجماتها الإرهابية على الأراضي الروسية.

تبين الأحداث التي وقعت مؤخرا في سورية بوضوح خطورة سياسة الولايات المتحدة وحلفائها – المتواجدين بشكل غير قانوني في سورية منذ عام 2014 بذريعة مكافحة الإرهاب – الرامية إلى تقويض كيان الدولة في هذا البلد الشرق أوسطي، بما في ذلك عبر الوجود غير القانوني للقوات الأمريكية في منطقة شرق الفرات وفي التنف. كما يؤدي سعي واشنطن لترسيخ احتلالها الفعلي للمناطق الغنية بالنفط والغاز والموارد الزراعية في شمال شرق سورية دوراً مهما ومدمرا. وتستغل الولايات المتحدة وحلفاؤها كل فرصة لنشر الفوضى في البلد من خلال فرض الجزاءات لخنق الاقتصاد ودعم الإرهابيين المتمركزين في إدلب والجماعات المتطرفة التي تعمل في الخفاء في سورية.

وفي الوقت نفسه، لا يتورعون عن تبييض صورة هيئة تحرير الشام بتصويرها كما لو كانت المعارضة السورية المعتدلة. لقد برهنت هيئة تحرير الشام للتو على ما يسمى بطابعها المعتدل. إن هذه المعايير المزدوجة غير مقبولة ومن الواضح أن مكافحة الجماعات الإرهابية الدولية التي صنفها مجلس الأمن على هذا النحو يجب أن تستمر. ونأمل أن تدين واشنطن وأتباعها اليوم إدانة قاطعة ما ارتكبته الجماعات التابعة لجبهة النصرة سابقا من أعمال وأن تعرب عن دعمها للحكومة السورية الشرعية، التي تعرضت لهجوم الإرهابيين، كما فعلت البلدان المجاورة لسورية وأعضاء جامعة الدول العربية. وكما أظهرت الممارسة العملية، فإن استخدام الإرهابيين للنهوض بالمصالح الجيوسياسية الضيقة يأتي دائمًا بنتائج عكسية على رعاتهم.

ومن جانبنا، فإننا نحافظ على اتصالات مكثفة مع شركائنا في إطار مسار أستانا. ونجري اتصالات مع زملائنا من إيران وتركيا على مختلف المستويات ونجدد التأكيد على قلقنا المشترك بشأن التصعيد العسكري في حلب وإدلب وضرورة تنسيق الجهود المشتركة لتحقيق استقرار الحالة في سورية، وذلك بالاعتماد أساسا على إمكانات مسار أستانا. لقد دعَونا باستمرار وبلا تردد إلى العودة إلى تنفيذ اتفاق آذار/مارس 2020 بشأن وقف الأعمال العدائية في إدلب. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن تحقيق الاستقرار على الأرض واستعادة السلام والأمن الدائمين في الجمهورية العربية السورية لا يمكن أن يتم إلا بإنهاء الوجود العسكري الأجنبي غير المشروع المستمر هناك في انتهاكٍ لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها وبوقف الضربات الجوية على الأراضي السورية.

السيدة شاندا (سويسرا) (*تكلمت بالفرنسية*): تود سويسرا أن تشكر المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته. ونحيط أيضا علما بإحاطة السيد رائد الصالح، مدير منظمة الخوذ البيضاء.

إن الأعمال العدائية المتصاعدة في محافظتي إدلب وحلب في الأيام الأخيرة مصدر قلق بالغ. يمكن أن يؤثر هذا التصعيد الجديد تأثيرا خطيرا على آفاق تحقيق السلام والأمن في البلد وفي جميع أنحاء المنطقة. يجب أن يتوقف ذلك فورا. وتدين سويسرا استهداف الأعيان المدنية وقتل عشرات المدنيين وتشريد عشرات الآلاف من الأشخاص قسرا، بمن فيهم العديد من الأطفال، في الهجوم الواسع النطاق الذي شنته جماعات المعارضة المسلحة بقيادة هيئة تحرير الشام والضربات الانتقامية التي نفذتها الحكومة السورية وحلفاؤها. ونؤيد المبعوث الخاص في دعوة الأطراف إلى التعجيل بإنهاء هذه الدوامة من العنف واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك التطبيقَ الصارم لمبادئ التمييز والتناسب والحيطة أثناء سير الأعمال العدائية من أجل تجنب إلحاق الضرر بالمدنيين وضمان حماية الفئات المستضعفة بوجه خاص.

وتعرب سويسرا عن قلقها إزاء التقارير التي تفيد بأن هذه الأعمال العدائية تؤثر على إمكانية الوصول إلى المياه والأغذية والخدمات الأساسية وتعرّض إيصال المساعدات الإنسانية في شمال وشمال غرب سورية لمخاطر كبيرة. ومن الأهمية بمكان السماح للجهات الفاعلة في المجال الإنساني بتقييم احتياجات السكان المدنيين على وجه السرعة. كما يجب ضمان سلامتهم على النحو المنصوص عليه في القرار 2730 (2024) بسبل منها السماح لهم بمغادرة مناطق النزاع من دون تعرضهم للأذى. وما فتئت سويسرا تكرر التأكيد على أن إيصال المساعدات بسرعة وأمان وبلا عوائق إلى المدنيين المحتاجين هو واجب بموجب القانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان إيصال المساعدات بكل الطرق الممكنة، بما في ذلك تقديم المساعدات عبر الحدود من خلال معابر باب الهوى وباب السلامة والراعي وعبر الخطوط الأمامية ولو كانت هذه الخطوط تتغير، من أجل الوصول إلى المدنيين المحتاجين، بمن فيهم النازحون الجدد والمحاصرون بسبب القتال. ويجب ألا تُستهدف البنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات ومحطات المياه والكهرباء ومخيمات النازحين. ونذكّر بأن مطار حلب يستقبل البضائع المنقولة عبر الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة وندعو إلى حماية هذه العملية الحيوية.

أخيرا، نشدد على أهمية ضمان أن يكون تمويل المساعدات الإنسانية قويا وقابلا للتنبؤ ومتناسبا مع الاحتياجات المتزايدة للسكان المعنيين حيثما كانوا. يحتاج اليوم ما يقرب من 17 مليون شخص – أي جميع سكان سورية تقريبا – إلى المساعدة. ويشمل ذلك أيضا مئات الآلاف من الأشخاص الذين فروا من الأعمال العدائية في لبنان المجاور.

لقد نتجت الأعمال العدائية المتصاعدة في سورية اليوم عن الفراغ السياسي وغياب عملية سياسية منذ سنوات عديدة في البلد. وتحث سويسرا الأطراف السورية ومن لهم نفوذ عليها، بما في ذلك الدول الضامنة لعملية أستانا والدول الأخرى ذات النفوذ، على تشجيع الحوار والدبلوماسية. وندعوهم إلى تنسيق جهودهم مع جهود المبعوث الخاص من أجل التوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وتحقيق عملية سلام ذات مصداقية. وفي هذا الصدد، ستواصل سويسرا التزامها وستظل على استعداد لإتاحة جنيف لأية مبادرات أو محادثات سلام

تحت رعاية الأمم المتحدة. لا يمكن إنهاء هذا النزاع الرهيب إلا بالتوصل إلى حل سياسي يتماشى مع أحكام القرار 2254 (2015).

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته والمعلومات المستكملة الشاملة عن حالة سريعة التغير. كما أعرب عن امتناني للسيد الصالح على إحاطته. أود أن أدلي بثلاث نقاط اليوم.

أولاً، إن جلسة مجلس الأمن اليوم بمثابة تذكير واقعي بأن الحالة في سورية لا تزال خطيرة كما كانت دائما. ويساورنا بالغ القلق إزاء احتمال أن يحدث مزيد من التصعيد، ولا سيما أن يشن النظام أو روسيا هجمات واسعة النطاق ضد المدنيين. لقد رأينا إلى أي مدى يمكن أن يصل نظام الأسد عندما يواجه التحدي. وإلى أن تعلن سورية بالكامل عن أسلحتها الكيميائية وتدمرها تدميرا كاملا، ينبغي أن يواصل المجلس التركيز على هذا التهديد المستمر لسلام وأمن سورية والمجتمع الدولي. ونحث بقوة على وقف التصعيد وندعو جميع الأطراف إلى العمل وفقًا للقانون الدولي الإنساني. ويشمل ذلك تنفيذ تدابير لحماية أرواح المدنيين والبنية التحتية مثل المرافق الصحية والمدارس. لن يؤدي المزيد من التصعيد إلا إلى زيادة نزوح الضعفاء وتعطيل وصول المساعدات الإنسانية والمزيد من المعاناة في نهاية المطاف. ولن يؤدي تزايد عدم الاستقرار إلا إلى تقليل احتمالات التعافي أو عودة اللاجئين إلى ديارهم بطريقة آمنة وكريمة وطوعية.

ثانيًا، كانت الأزمة الإنسانية في سورية، وخاصة في الشمال الغربي، حادة بالفعل قبل التصعيد الحالي حيث يحتاج 4,2 ملايين شخص إلى المساعدة. ولن يؤدي نشوب مزيد من النزاعات، إلى جانب ظروف الشتاء القاسية، إلا إلى تفاقم معاناة المحتاجين. ولذلك، نحث جميع الجهات الفاعلة على ضمان استمرار تدفق المساعدات الإنسانية وإمكانية وصولها بلا انقطاع إلى جميع أنحاء سورية.

ثالثا، القتال الدائر هو تذكير صارخ بأن الحالة في سورية لا يمكن أن تستمر. فتجميد النزاع ليس سلاما. ولا يمكن تسوية النزاع وتحقيق الأمن والاستقرار اللذين تشتد حاجة السوريين إليهما إلا بحل سياسي يقوده السوريون ويملكون زمامه. لقد هيأ نظام الأسد، إلى جانب داعميه الروس والإيرانيين، الظروف لعدم الاستقرار والتصعيد الحالي من خلال رفضه المستمر للانخراط في العملية السياسية. ومع أن مسار التصعيد الحالي غير مؤكد، من الواضح مرة أخرى بعد مرور 13 عامًا من النزاع عدم تحقيق أي طرف لانتصار حاسم أو عدم إمكانية تحقيقه باستخدام القوة. ويجب أن يدعم النظام وجميع الجهات الفاعلة في النزاع في سورية المفاوضات ويشاركوا فيها مشاركة بنّاءة على نحو ما دعا إليه القرار 2254 (2015).

السيدة فرازير (مالطة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر بدوري المبعوث الخاص بيدرسن والمدير الصالح على عرض أفكارهما الثاقبة اليوم بشأن الحالة الأمنية الطارئة والمتصاعدة في سورية.

شهدنا خلال الأيام السبعة المنصرمة هجومًا عسكريًا كبيراً قادته هيئة تحرير الشام وانطلق من إدلب. وسرعان ما أدى هذا الهجوم إلى السيطرة على عدة مناطق في حلب حيث أفادت التقارير بتقدم القوات نحو ضواحي حماة بعد انسحاب الجيش السوري. وفي داخل المدينة، تشير التقارير إلى اجتياح المستشفيات وفرار المدنيين خوفاً من الوقوع في مرمى النيران المتبادلة. وقد أدت الضربات الجوية اللاحقة دعماً للحكومة السورية ولقوات المعارضة على حد سواء إلى تفاقم الوضع وسقوط العديد من الضحايا.

وقد تلقينا تقارير عن تكثيف القصف في إدلب وعن غارات جوية تستهدف مخيمات النازحين، إلا أن المدى الكامل لهذه التطورات في شمال غربي سورية لا يزال غير واضح. ويجري تحصين خط الجبهة الجديد بين حماة وحلب، مما يثير المخاوف من نشوب حرب مدن تستخدم فيها القوة الجوية والأسلحة المتفجرة. وقد تجلب مثل هذه الأعمال دماراً يذكّرنا بالأهوال التي شهدتها حلب في عام 2016. إن التطورات الفورية في الأزمة الآن هي مصدر قلق بالغ، ليس فقط للشعب السوري بل للمنطقة الأوسع والعالم بأسره.

وتكرر مالطة نداءات المبعوث الخاص بيدرسن لجميع الأطراف بممارسة أقصى درجات ضبط النفس والتقيد الصارم بالتزاماتها بحماية

المدنيين والبنية التحتية المدنية. وستحدد الخطوات التي ستتخذها جميع الأطراف في الأيام القادمة مسار هذه الأزمة. يجب أن نتجنب الاعتماد الحصري على قوة النيران العسكرية التي شهدناها في أماكن أخرى في سورية. ولا يزال بالغ القلق يساورنا إزاء التعبئة المحتملة والقتال العنيف في شمال شرقي سورية وعودة ظهور الجماعات المتطرفة العنيفة. ومما يؤسف له أن استجابة الأمم المتحدة الإنسانية مقيدة بشدة بالفعل. وفي مواجهة المزيد من العنف والنزوح، لن تتمكن الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من توسيع نطاق ما تقوم به ومواجهة المشكلة التي لا تزال مشكلة سياسية عميقة. ونتذكر مرة أخرى أن هناك حاجة إلى بذل جهود سياسية حازمة لمعالجة المشاكل الإنسانية.

لقد ظللنا لسنوات نتلقى تحذيرات من عواقب الفشل في إعطاء الأولوية للتسوية الحقيقية للنزاع، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). ومن وجهة نظر مالطة، يجب أن ننتقل مما أسماه المبعوث الخاص إدارة النزاع في سورية إلى استراتيجية تعزز بشكل فعال تسوية النزاع. لقد أدت سياسات الدول الكبرى إلى بؤس ومعاناة لا توصف للملايين في جميع أنحاء سورية والمنطقة. ولا يعفى من اللوم أي من الجهات الفاعلة، ولا داعموهم كذلك. ليس هذا هو الوقت الذي يمكن فيه للدول إعادة رسم الحدود بالقوة. وبدلاً من ذلك، يجب علينا أن نعزز الدبلوماسية الحقيقية، وأن نرى الحقيقة بما يتجاوز اللف والدوران والروايات المتعسفة، وأن نعمل بشكل جماعي لمنع وقوع المزيد من المذابح. يجب أن نعيد الاحترام لأعراف وقوانين الحرب وأن نتمسك بقرارات المجلس، من أجل عدد لا حصر له من المدنيين المحاصرين في النزاع.

السيد جبوغار (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذا هو بياني الأول في شهر كانون الأول/ديسمبر، أود أن أشكر وفد المملكة المتحدة، بقيادة السفيرة وودورد، على قيادته في شهر تشرين الثاني/نوفمبر وأتمنى كل النجاح للولايات المتحدة في توجيه أعمالنا هذا الشهر. كما أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته، وأشكر السيد الصالح، مدير منظمة الخوذ البيضاء، على مساهمته القيمة.

لقد شهدنا في الأيام الأخيرة تحولاً كبيراً في سورية التي تحولت مرة أخرى إلى ساحة حرب نشطة. إن هيئة تحرير الشام جماعة إرهابية وما برح مجلس الأمن يصنفها بهذه الصفة. وقد أدى تصعيدها الأخير إلى إزهاق أرواح بشرية ولا تزال تشكل خطراً كبيراً على المدنيين. وتترتب على أفعالها آثار خطيرة على السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

وتحث سلوفينيا جميع الأطراف على وقف التصعيد فوراً. فلا يوجد حل عسكري للنزاع. وندعو جميع الجهات الفاعلة إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني. فحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية ذات أهمية قصوى. ويجب أن تكون جميع الجهود مصحوبة بخطوات لمنع المزيد من النزوح ومنع تعطيل وصول المساعدات الإنسانية. وسيكون لاندلاع نزاع أوسع نطاقاً في سورية تأثير مدمر على المنطقة، مما يهدد التقدم الذي تحقق مؤخراً في لبنان ويتسبب في زيادة تدهور وضع اللاجئين والنازحين داخلياً الذي هو وضع هش أصلاً. وعلى مدى الأشهر الماضية، حذر المبعوث الخاص بيدرسن مراراً وتكراراً من مخاطر التصعيد ومن أنه لا يمكن لأي طرف سوري أو مجموعة من الجهات الفاعلة القائمة حل النزاع السوري بالوسائل العسكرية. وينبغي أن تكون الأحداث الأخيرة بمثابة جرس إنذار للحكومة السورية والأطراف الدولية الرئيسية المعنية بشأن الحاجة الملحة لإيجاد مخرج سياسي من النزاع المستمر منذ ما يقرب من 14 عاماً. ولا يمكننا أن نسمح بأن يؤدي تجدد أعمال العنف مؤخراً إلى صب المزيد من الزيت على النار، الأمر الذي سيؤدي إلى إطالة أمد النزاع. وتشدد سلوفينيا على الحاجة الملحة للتوصل إلى حل سياسي بقيادة سورية يلبي تطلعات الشعب السوري، وفقاً للقرار 2254 (2015).

لا يحتاج الشعب السوري إلى نزاع عنيف آخر. فقد عانى أكثر مما ينبغي. وما يحتاج إليه هو عملية سياسية حقيقية وشاملة للجميع تمنحه الأمل وترسم له في النهاية طريقاً نحو سلام دائم. وستواصل سلوفينيا دعم جهود المبعوث الخاص لتحقيق هذه الغاية.

السيد ميكاناغي (اليابان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد رائد الصالح على إحاطتيهما.

إن الوضع شديد التقلّب، لكنني أود أن أقول بضع كلمات. وفقاً لتقارير إعلامية، تقدمت الجماعات المسلحة المتمردة بقيادة هيئة

تحرير الشام إلى أجزاء كبيرة من حلب. وبالإضافة إلى ذلك، بلغنا أن هناك معلومات تفيد بسيطرة هيئة تحرير الشام على بعض القرى في وسط سورية. وقد أفادت التقارير أن نظام الأسد يكثف ضرباته الجوية ضد المتمردين. وقد أدت زيادة الأعمال العدائية بالفعل إلى خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال.

يجب تجنب تصعيد النزاع، لأن ذلك التصعيد من شأنه أن يزيد من تدمير البلد الذي دمرته بالفعل ما يقرب من 14 عاماً من النزاع. إننا نراقب الوضع عن كثب، ونحث جميع الأطراف المعنية على وقف التصعيد وحماية السكان المدنيين والبنية التحتية المدنية من أجل تجنب المزيد من التدهور في الوضع الإنساني، مع احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وتكرر اليابان التأكيد على موقفها بأن الحل الوحيد للمأزق السياسي في سورية هو دفع العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بما يتماشى مع القرار 2254 (2015). وفي هذا الصدد، فإننا نردد دعوة المبعوث الخاص إلى المشاركة السياسية العاجلة والجادة لمنع المزيد من إراقة الدماء والتركيز على الحل السياسي.

وعلى الرغم من هذه الظروف الصعبة، يجب ألا نتخلى عن تعزيز العملية السياسية. وتدعو اليابان جميع الأطراف المعنية إلى الالتزام بالمشاركة في الحوار لإنهاء واحدة من أسوأ الأزمات الإنسانية في هذا القرن. ونأمل مخلصين ألا تؤدي التطورات الحالية إلى مرحلة أخرى من المواجهة والمأساة. وستواصل اليابان بذل الجهود الدبلوماسية، بالتنسيق الوثيق مع المجتمع الدولي، وستواصل دعوة جميع الأطراف باستمرار إلى اتخاذ خطوات بناءة لدفع العملية نحو حل سياسي للأزمة السورية.

السيد مونتالفو سوسا (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على المعلومات الموضوعية التي قدمها. وأحيط علماً بالبيان الذي أدلى به ممثل المجتمع المدني، وأحيط علماً بحضور ممثلي لبنان وسورية وتركيا.

إن تصاعد أحداث العنف في سورية يفاقم من هشاشة الوضع الأمني في المنطقة ويزيد من الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وقد تحمّل السكان المدنيون عواقب هذه الحرب التي طال أمدها حيث أصبحوا أسرى العنف وعدم الاستقرار. إن إشارات السيد بيدرسن إلى العمليات التي تقوم بها جماعة مصنفة لدى مجلس الأمن على أنها جماعة إرهابية أمر مثير للقلق. وفي هذا الصدد، تدين إكوادور بشكل لا لبس فيه الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، مهما كان مصدره. ويجب على الأطراف المشاركة في المرحلة الجديدة من النزاع أن تلتزم بأقصى درجات ضبط النفس لضمان حماية المدنيين والبنية التحتية الحيوية وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني.

ونشهد الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص بيدرسن لتجديد الثقة؛ وتعزيز انخراط بلدان المنطقة والدول الأخرى ذات النفوذ؛ ولإعطاء الأولوية للحوار السياسي الذي تقوده سورية وتيسره الأمم المتحدة باعتباره الأداة الوحيدة المجدية لتسوية النزاع، بما يتوافق تماما مع أحكام القرار 2254 (2015).

وتعرب إكوادور عن تأييدها للعمل الدؤوب الذي يقوم به فريق الأمم المتحدة في سورية. واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يجب أن يكون الهدف من الإجراءات المشتركة التي يتخذها المجتمع الدولي بدء تفاوض سياسي حقيقي سيفضي إلى وقف نهائي للأعمال العدائية وإحلال السلام المستدام.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر السيد بيدرسن والسيد صالح على إسهاماتهما.

تتابع فرنسا باهتمام آخر التطورات في سورية، لا سيما في الشمال الغربي. ويجب على جميع الأطراف احترام القانون الدولي الإنساني. وشددت فرنسا مرارا على أن بدء عملية سياسية ذات مصداقية يظل السبيل الوحيد لتحقيق السلام الدائم وعلى أن أي تصعيد آخر سيكون على حساب السكان الذين دفعوا بالفعل ثمنا باهظا بعد 13 عاما من الحرب الأهلية. واستأنف النظام وحلفاؤه في الأيام الأخيرة استهداف المناطق المكتظة بالسكان والبنية التحتية المدنية في حلب وإدلب. ويجب ألا يُدخر أي جهد لتجنب تعطيل إيصال المساعدات الإنسانية ونزوح المزيد من السكان.

وتجري الأعمال العدائية الأخيرة في سياق حالة إنسانية تدهورت بشدة، بينما يدنو فصل الشتاء. ومن الأهمية بمكان إبقاء جميع طرق إيصال المساعدات الإنسانية مفتوحة عبر الحدود والخطوط الأمامية مع تطورها. والقتال الذي شهدناه في الأيام الأخيرة يُبين ضعف النظام وما هو إلا نتيجة لرفضه المستمر للانخراط في عملية سياسية.

إن هذه العملية هي السبيل الوحيد لتحقيق السلام الذي يتطلع إليه الشعب السوري. وقد حان الوقت لأن تغتنم دمشق هذه الفرصة. ومن ثم، تؤكد فرنسا من جديد دعمها الكامل للسيد بيدرسن ولتنفيذ القرار 2254 (2015) بجميع جوانبه. وندعو إلى اتخاذ إجراءات جماعية لضمان احترام النظام لالتزاماته وإظهاره سبيلا للمضي قدما للشعب السوري.

وتبرهن التطورات الأخيرة على ضرورة استئناف اجتماعات اللجنة الدستورية تحت رعاية الأمم المتحدة دون تأخير. ونحن على استعداد، رهناً بإحراز تقدم ملموس يمكن التحقق منه في العملية السياسية، للبدء في رفع الجزاءات والنظر في تمويل إعادة الإعمار.

السيد فو كونغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): في البداية، أود أن أبين موقفنا بشأن التصويت الإجرائي الذي أجري قبل بدء جلسة اليوم. ونأسف لأن الرئاسة الدورية فرضت مشاركة ممثل عن "الخوذ البيضاء" لتقديم إحاطة، دون أي تشاور.

وأشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته وأرحب بحضور ممثلي سورية وإيران ولبنان وتركيا في هذه الجلسة.

أدت الهجمات الواسعة النطاق التي شنتها هيئة تحرير الشام وغيرها من القوى الإرهابية على حلب وإدلب وأماكن أخرى إلى تقويض الحالة الهادئة إلى حد كبير التي سادت خلال السنوات القليلة الماضية. وقبل بضع سنوات، سببت القتال في حلب وأماكن أخرى خسائر فادحة في الأرواح ودمارا كبيرا. ولا تزال ضراوة القتال حية في أذهاننا. ولا شك في أن النزاع الدائر سيجلب معاناة جديدة للناس العاديين ويشكل ذلك مصدر جزع وقلق شديدين بالنسبة للصين. كما استولت قوات مسلحة على القنصلية الإيرانية في حلب، مما يشكل عملا مؤسفا ينتهك القانون الدولي. وتدين الصين هذه الأعمال.

وأود أن أؤكد من جديد أن الإرهاب هو العدو المشترك للمجتمع الدولي. وتؤيد الصين الجهود التي تبذلها سورية لمكافحة الإرهاب وحماية الأمن والاستقرار الوطنيين. ويجب على المجتمع الدولي التقيد بمعيار موحد واعتماد نهج عدم التسامح مطلقا في دعم الحكومة السورية ومساعدتها في القضاء على التهديد الذي تشكله القوى الإرهابية على أراضيها. وتدعو الصين جميع الدول إلى تعزيز التنسيق واتخاذ تدابير لقطع طرق تنقل الإرهابيين وقنوات حصولهم على الأسلحة والمواد الأخرى لمنعهم من إثارة مزيد من الاضطرابات.

تستمر المسألة السورية نتيجة لمجموعة من العوامل المتعددة. وما فتئت الصين ترى أن التسوية السياسية هي السبيل الوحيد للخروج من الأزمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم بجدية سيادة سورية وأمنها وسلامة أراضيها. ويتعين على القوات الأجنبية إنهاء وجودها العسكري غير القانوني في سورية. وينبغي للبلدان المعنية أن ترفع فورا الجزاءات الانفرادية التي فرضتها على سورية.

وتدعو الصين المجتمع الدولي مرة أخرى إلى مواصلة التزامه الراسخ بالتوجه العام للتوصل إلى تسوية سياسية وبدعم النهوض بعملية سياسية سورية يقودها السوريون ويملكون زمامها، بما يتيح للشعب السوري أن يقرر مستقبل بلده بنفسه دون أي تدخل أجنبي.

السيد سانغجين كيم (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن على إحاطته. وأعرب أيضا عن تقديري للإحاطة التي قدمها المدير الصالح من الميدان.

تعرب جمهورية كوريا عن قلقها البالغ إزاء تصاعد عدم الاستقرار وفراغ السلطة في سورية. فقد أدى زحف هيئة تحرير الشام وجهات أخرى من غير الدول إلى زعزعة استقرار الحالة الأمنية في حلب وإدلب وحماة وما حولها بشكل كبير ومفاجئ، مما يمثل تحولا غير مسبوق لم يُلاحظ منذ عقد من الزمن. ويؤدي ضلوع أطراف معنية إقليمية وجهات من غير الدول في النزاع إلى تفاقم الحالة المضطربة، مما يهيئ ظروفا تهدد بإشعال حلقة عنف مفرغة. وفي هذا الصدد، أود أن أتناول ثلاث نقاط.

أولا، نحث جميع الأطراف على وقف الأعمال العدائية والالتزام من جديد بالعملية السياسية، تمشيا مع القرار 2254 (2015). فالحالة في سورية، التي وُصفت بأنها نزاع مجمد، تدل على أن الجمود الدائم ليس حلا على الإطلاق. وإذا لم يجر حوار مجد، سيذوب الجليد وستعود الفوضى لا محالة. ولتجنب العودة بصورة خطيرة إلى الفوضى العارمة التي سادت في الماضي، نكرر دعوتنا لجميع الأطراف إلى تجديد التزامها بالعملية السياسية التي هي السبيل الوحيد المستدام للمضي قدما في حل هذه الأزمة التي طال أمدها ولكنها تشتعل مجددا بسرعة.

ثانيا، ندعو جميع القوى الأجنبية إلى الامتناع تماما عن تصعيد النزاع وإلى تهيئة بيئة مؤاتية للحوار الذي يقوده السوريون. فموجب القانون الدولي، لا يمكن تبرير دعم الدول الأجنبية للمتمردين المتطرفين ولا مساعدة القوات الحكومية التي تهاجم شعبها. وفي هذا الصدد، نشعر بقلق شديد إزاء التقارير التي تفيد بهجمات تشنها الفصائل المسلحة، وكذلك إزاء الغارات الجوية التي تستهدف الشعب السوري، بما في ذلك مرافق الرعاية الصحية والمدارس في حلب وإدلب. فهذه الأعمال لا تؤدي إلا إلى تفاقم معاناة المدنيين الأبرياء وإطالة أمد النزاع، ونشجب أي محاولة من جانب القوى الإقليمية لاستغلال الاضطرابات الحالية من أجل تحقيق مصالح ضيقة. بل يجب أن يتحول التركيز نحو انخراط دولي مجد وبناء. ويجب على الأطراف المعنية الدولية الرئيسية أن تتعاون مع المبعوث الخاص بيدرسن على تنشيط الجهود الدبلوماسية وتمهيد الطريق لإيجاد حل سياسي شامل للجميع وقابل للتطبيق.

ثالثا، نحث جميع الأطراف على صون حقوق المدنيين بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

فالتقارير الواردة عن وقوع إصابات في صفوف المدنيين والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية المدنية، فضلاً عن عمليات التجنيد الإجباري، تشير إلى احتمال وقوع انتهاكات. ويجب أن تشمل المساءلة جميع المنتهكين، بغض النظر عن انتماءاتهم – سواء أكانوا من الحكومة أو القوات الأجنبية أو الجماعات المتمردة أو المنظمات الإرهابية. فلا يمكننا ببساطة أن نسمح للإفلات من العقاب أن يسود. وعلى وجه الخصوص، يجب دعم الحق في الحياة وحرية التعبير والعبادة والحماية من التجنيد القسري بلا استثناء. ويجب ألا تواجه الأقليات العرقية والدينية الاضطهاد على أساس هويتها تحت أي ظرف من الظروف.

إن الشرق الأوسط، من غزة إلى لبنان إلى سوريا، يمر بواحدة من أحلك فترات الاضطراب على الإطلاق. ويمثل وقف إطلاق النار الأخير عبر الخط الأزرق، وإن كان هشًا، قدرا يسيرا من الإيجابية التي يمكن أن تنير بداية النهاية لهذه الأزمة. وتأمل جمهورية كوريا، بصفتها عضواً في المجلس وصديقاً ثابتاً لجميع دول الشرق الأوسط، أن يحمل عام 2025 بوادر تهدئة وتقدم نحو سلام دائم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أود في البداية أن أشكر المبعوث الخاص بيدرسن والسيد الصالح على إحاطتيهما. وأود أن أشكر السيد الصالح بصفة خاصة على جهوده وجهود منظمة الخوذ البيضاء في لفت انتباه العالم إلى الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية من قبل النظام السوري ضد شعبه. ووجوده هنا اليوم ضروري.

إن الولايات المتحدة تراقب الحالة في سورية عن كثب. فالحكومة السورية تخوض منذ سنوات عديدة حرباً أهلية مدعومة من إيران وروسيا وحزب الله. وقد شُتِّتت وأُضْعِفَت تلك الجهات الفاعلة الثلاث جميعها مؤخراً بنزاعات في أماكن أخرى، ولذلك ليس من المستغرب أننا نرى الجهات الفاعلة في سورية تحاول الاستفادة من ذلك خلال الأيام القليلة الماضية. وحقا، فإن رفض نظام الأسد المستمر الانخراط في العملية السياسية المنصوص عليها في القرار 2254 (2015)، واعتماده على روسيا وإيران، هيأ الظروف التي تتكشف الآن، بما في ذلك انهيار خطوط نظام الأسد في شمال غرب سورية. وفي الوقت نفسه، فإن الهجوم الأخير للمتمردين، الذي لا علاقة للولايات المتحدة به، تقوده جماعة "هيئة تحرير الشام"، وهي منظمة مصنفة منظمة

إرهابية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة. وواضح أن لدينا مخاوف بشأن تلك الجماعة. وسنواصل الدفاع بشكل كامل عن أفراد الولايات المتحدة والمواقع العسكرية الأمريكية ونحميهم، الأمر الذي يظل ضروريا لضمان عدم تمكن تنظيم داعش من العودة إلى الظهور مرة أخرى في سورية.

وعلى الصعيد الدبلوماسي، ظللنا على اتصال خلال الأيام القليلة الماضية مع القادة الإقليميين الذين شاركنا العديد منهم في الحث على وقف التصعيد. كما نحثّ على حماية جميع المدنيين، بمن فيهم أفراد الأقليات؛ وحماية البنية التحتية المدنية؛ وإتاحة إيصال المساعدات الإنسانية من دون عوائق إلى جميع المحتاجين. نكرر توجيه دعوتنا إلى جميع الأطراف للالتزام بمبادئ الحرية والكرامة والأمان لجميع السوريين. ونأمل أن تؤدي المعارضة السورية دوراً في كفالة تلك المبادئ. ومن المهم أن تستأنف المناطق المتضررة من القتال الأخير أنشطتها اليومية بأمان وفي أقرب وقت ممكن. ولتحقيق تلك الغاية، يجب الحفاظ على وصول المساعدات الإنسانية حتى يتسنى إيصال المعونة إلى جميع المحتاجين. وللأمم المتحدة، التي تعمل جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية التي تستجيب في الميدان، دور هام تضطلع به. ونحث على تقديم دعم قوي لجهودها، بما في ذلك تلبية احتياجات النازحين الفارين من القتال.

ونشجع كذلك جميع الأطراف على التعاون مع المؤسسة المستقلة المعنية بالمفقودين في الجمهورية العربية السورية، بما في ذلك التأكد من مصير ومكان وجود سجناء النظام المفرج عنهم من سجون جنوب حلب. وكان بعض هؤلاء السجناء معتقلين سياسيين احتجزوا ظلماً. ويجب علينا أن نستمر في الوقوف إلى جانب الضحايا والأسر والناجين الذين يسعون للحصول على دعمنا، وبنفس القدر من الأهمية، المساءلة.

إن حقيقة أن هيئة تحرير الشام مدرجة بوصفها منظمة إرهابية من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة لا تبرر المزيد من الفظائع التي يرتكبها نظام الأسد وداعموه الروس. فمنذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر، شملت تلك الفظائع هجمات النظام وداعميه الروس على المدارس والمستشفيات في كل من إدلب وحلب، متسببة في وقوع ضحايا من المدنيين. فيجب أن يتكلم المجلس بصوت واحد في مطالبة جميع الأطراف بوقف الهجمات الجوية الوحشية والالتزام بالقانون الدولي. كما يجب علينا أن نجدد مطالبة المجلس للنظام بعدم شن هجوم بالأسلحة الكيميائية، كما فعل أكثر من 50 مرة على مدى هذا النزاع. ويجب علينا الاستمرار في محاسبة النظام وداعميه على تلك الأفعال الشنيعة. وقد أتاح نظام الأسد بلده، لفترة طويلة جداً، لحزب الله وغيره من الجماعات المسلحة المدعومة من إيران، بدلاً من الجلوس مع المعارضة. ودعمت روسيا تعنت الأسد، وعرقلت مراراً وتكراراً فعاليات إجراء المحادثات بوساطة الأمم المتحدة. وتشكّل الأحداث الأخيرة تذكيراً صارخاً بأن سورية لن تنعم بالسلام أبداً إلى أن يقبل الأسد بتسوية تمنح جميع السوريين فرصة في تقرير مستقبل البلد.

ومرة أخرى، ستدافع الولايات المتحدة وتحمي أفرادها ومواقعها العسكرية في شمال شرق سورية، الأمر الذي يظل ضروريا لضمان عدم عودة داعش إلى الظهور. وسنواصل التنسيق عن كثب مع شركائنا في المنطقة لتهدئة التوترات. وسنواصل دعم التنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن التي يمكن أن تحقق قدراً من السلام والاستقرار في سورية وحماية المدنيين، بمن فيهم الأقليات الدينية.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): بدايةً، السيد الرئيس، يسجل وفد بلدي استهجانه لإخفاق الرئاسة الأمريكية، في مستهل ترؤسها أعمال مجلس الأمن للشهر الجاري، في احترام معايير عمل المجلس وضوابط إدارة أعماله وجلساته وتسخيره لخدمة خططها ومحاولة الإساءة إلى دولة عضو في الأمم المتحدة. وذلك لأهداف معروفة تتجلى في مواصلة الدعم الأمريكي والاستثمار في الإرهاب الذي يواجهه بلدي والمتمثل في تنظيمي داعش وهيئة تحرير الشام/جبهة النصرة الإرهابيين، والتغطية عليهما والإمعان في نهجها العدائي

ضد بلدي، وكذلك محاولة صرف الأنظار عن الدعم الأمريكي اللامحدود في هذا المجلس وخارجه لكيان الاحتلال الإسرائيلي وجرائمه الوحشية، وهو الموقف الذي ينفي أي مصداقية للولايات المتحدة في الحديث عن مسائل حقوق الإنسان.

إننا نرفض تغييب الممثلين الحقيقيين للمجتمع المدني السوري والجمعيات الأهلية السورية. فلدينا أكثر من 400 1 منظمة غير حكومية سورية مرخصة لا تسمحون لها بالحضور إلى هذا المجلس رغم أنها تعمل بشكل دؤوب وفعلي على الأرض بالشراكة مع الحكومة السورية والأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني لتحسين الأوضاع الإنسانية والمعيشية للسوريين. إن هؤلاء هم الأقدر على وضع مجلس الأمن في الصورة لما يقومون به من أعمال إنسانية وما يواجهونه من تحديات جسيمة بشكل مهني موضوعي صادق بعيدا عن الأغراض السياسية والتضليل والأكاذيب التي سمعناها مرارا في هذا المجلس.

إن أبطالا من أمثال طواقم الدفاع المدني العربي السوري، الذين يبذلون قصارى جهدهم ويخاطرون بأرواحهم لحماية السوريين والذين رأينا بطولاتهم على مدى سنوات الحرب الإرهابية على سورية وبعد الزلزال وفي مواجهة حرائق الغابات، بما فيها التي حدثت مؤخرا، هم الممثلون الحقيقيين للدفاع المدني السوري وليس غيرهم. وأبطال الهلال الأحمر العربي السوري الذين فقدوا 66 شهيدا، آخرهم قبل أيام عندما كان على معبر حدودي واستُشهد جراء قصف إسرائيلي خلال مساعدتهم الوافدين من لبنان الشقيق. هؤلاء هم ممثلو المجتمع المدني. هؤلاء هم الأبطال الحقيقيون. وكذلك الكثير من أبناء سورية المتطوعين للعمل الخيري والإنساني والذين يعملون في ظل حصار جائر تفرضه الإدارة الأمريكية وإجراءات قسرية أو حادية الجانب ظالمة.

إن استقدام تنظيم مرتبط بجبهة النصرة ويعمل في كنفها إلى قاعة المجلس يمثل إساءة للمجلس والدول الأعضاء، ولا يسيء لبلادي بل للرئاسة الأمريكية لمجلس الأمن. إن ساوركم الشك في ما أقوله، فإني أحيلكم إلى تصريح المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الأمريكية الأسبق، مارك تونير الذي أجاب على أسئلة الصحفيين في 27 نيسان/إبريل 2016 قائلا بأن هذه المجموعة التي دعوتموها اليوم مرتبطة بجماعات متطرفة تشكل تهديدا للولايات المتحدة. هذا تصريح زميلكم السيد الرئيس، وهو متاح في كل مكان.

أحيلكم أيضا إلى الرسائل التي وجهها بلدي والاتحاد الروسي على مدى سنوات إلى مجلسكم لتوصيف الأكاذيب التي تروج لها تلك المنظمة ورعاتها، لكن على ما يبدو أن عداء الإدارة الأمريكية لبلادي قد يدفعها لجلب أي كان إلى قاعة هذا المجلس لخدمة أجنداتها. إن الإدارة الأمريكية التي تجلب إلى قاعة المجلس من يحاول الإساءة إلى الدول الأعضاء بذريعة الحق في التعبير والاستماع إلى المجتمع المدني، هي ذات الإدارة التي كممت أفواه الطلاب الأمريكيين وأساتذة الجامعات الأمريكية عندما خرجوا للتظاهر والمطالبة بإعلان شأن القانون الدولي ووقف الإبادة الجماعية، ووقف الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني وبحق دول المنطقة. فعن أي حرية تعبير وعن أي سماع للأصوات تتحدثون؟

أشكر وفود الجزائر، غيانا، وموزامبيق، وسيراليون والاتحاد الروسي والصين على دعمها المقدر لطلبنا عقد هذه الجلسة الطارئة، كذلك أشكر وفود روسيا والصين والجزائر وموزامبيق على نمط تصويتها في بداية هذه الجلسة.

نجتمع اليوم بعد أن شن تنظيم هيئة تحرير الشام/جبهة النصر المُدرج على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات الإرهابية مع الكيانات والمجموعات الإرهابية الأخرى المرتبطة به، والتي تضمُ آلاف الإرهابيين الأجانب، هجوما واسع النطاق، ومن محاور متعددة، على عدة مناطق في الشمال السوري، وخاصة محافظتي حلب وإدلب بهدف السيطرة عليهما وعلى أجزاء من الطريق الدولي M5، الذي يربط شمال سورية بجنوبها.

لقد تزامن هذا الهجوم مع تدفق للإرهابيين عبر الحدود الشمالية، وتكثيف الدعم الخارجي لهم، بمن فيه العتاد الحربي، والأسلحة الثقيلة، والعربات، وأعداد كبيرة من الطائرات المسيرة، وتقنيات الاتصال الحديثة، إضافة إلى تأمين خطوط الإمداد العسكري واللوجيستي، مما

مكَّن تنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي والكيانات المنضوية تحت إمرته من دخول أجزاء واسعة من مدينة حلب، بعد مهاجمتهم العديد من القرى والبلدات الواقعة على الطريق المفضي إليها. إن حجم ونطاق الهجوم الإرهابي الذي نفذته تلك التنظيمات يوضح بشكل لا لبس فيه الدعم الذي توفره أطراف إقليمية ودولية وجدت في الإرهاب أداة لتنفيذ سياستها الخارجية واستهداف الدولة السورية وزعزعة أمنها واستقرارها، والتسبب بمعاناة أهلها، وإنكار البعض لا يفيد. وبطبيعة الحال، فإن هذا الهجوم الإرهابي ما كان يمكن تنفيذه بدون ضو ء أخضر، وأمر عمليات تركي – إسرائيلي مشترك مهدت له إسرائيل من خلال اعتداءاتها المتكررة على الأراضي السورية. فهل تقبلون بهذا الهجوم الإرهابي من قبل تنظيم مصنف على قائمة مجلس الأمن ضد أي دولة من دولكم؟ أو ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة؟

لقد روع هذا الهجوم الإرهابي المدنيين، خاصة في مدينة حلب التي يبلغ تعداد سكانها نحو 2.5 مليون نسمة، وعطَّل مختلف مناحي الحياة، ودفع بآلاف العائلات للتوجه إلى مناطق سيطرة الدولة السورية، في حين يواجه من بقي عالقا داخل المدينة ظروفا إنسانية صعبة، واعتداءات من التنظيمات الإرهابية وتنكيلا بالأهالي وبعناصر إنفاذ القانون. كما استهدفت اعتداءات التنظيمات الإرهابية الكفاءات العلمية، والسكن الطلابي التابع لجامعة حلب، مما أسفر عن استشهاد عدد من الطلاب وإصابة آخرين، ودفع بالبقية إلى مغادرة المدينة خلال فترة الاستعداد للامتحانات الجامعية. ولم تسلم المقار الدبلوماسية والقنصلية في المدينة من اعتداءات المجموعات الإرهابية.

إن جرائم التنظيمات الإرهابية لم تقتصر على ما سبق، بل إنها قامت بفرضِ حظر التجول على أهالي المدينة، واقتحمت السجون وهرَّبت أعدادا كبيرة من السجناء المدانين بأحكام قضائية جنائية لنشر الفوضى وزعزعة الأمن والاستقرار، وسْط مخاوف كبيرة لدى المدنيين من تكرار ممارسات التنظيمات الإرهابية القائمة على فرض أيديولوجيتها التكفيرية الإقصائية المتطرفة، وارتكاب أعمال القتل، والتعذيب، والاحتجاز، والإخفاء القسري، وتجنيد الأطفال، واضطهاد النساء والفتيات. هذه الممارسات التي خرج أهالي إدلب مرارا للتظاهر ضدها والمطالبة بإنهائها والتي لا يمكنُ القبول باستمرارها، أو التغاضي عنها، أو تعريض أهالي مدن سورية أخرى لها. هل تقبلون بهذه الممارسة يا سيادة الرئيس؟

لقد عملنا لسنوات طويلة بالشراكة مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإقرار صكوك واعتماد قرارات تهدفُ إلى التصدي للتهديد الذي يمثله الإرهاب بكافة أشكاله ومظاهره للسلم والأمن الدوليين، وتجفيف منابع تمويله وتسليحه، ومواجهة التطرف العنيف المفضي للإرهاب، وخطابات التحريض والكراهية، إلا أن تفضيل بعض الدول الاستثمار في الإرهاب حال دون تحقيق النتائج المأمولة وإطالة أمد آفة الإرهاب.

إن المشكلة تكمن في غياب الإرادة السياسية لدى هذه الدول التي تسببت سياساتها وممارساتها العدائية الموجهة ضد بلادي بتمكين الإرهاب من إيجاد مستقر له في المناطق الخاضعة للوجود العسكري الأجنبي اللاشرعي على الأراضي السورية. واليوم، فإن المعاناة التي يعيشها أهلنا في حلب وغيرها من المناطق السورية التي اقتحمتها التنظيمات الإرهابية تفرضُ علينا مجددا إعلاء الصوت لمطالبة مجلس الأمن بإدانة الهجوم الإرهابي، وإلزام الدول المشغلة للتنظيمات الإرهابية بالعدول عن سياساتها وعدم السماح بتكريس واقع إرهابي أو بإبقاء المدنيين رهينة لتلك التنظيمات. هذا هو نداء أهلنا في حلب والشمال السوري لكم.

إن الهجوم الإرهابي على شمال سورية يشكل انتهاكا سافرا لقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وكذلك لاتفاقات خفض التصعيد التي أقرها مسار أستانا، والذي أكد في بيانه الختامي الأخير على استمرار الالتزام بسيادة سورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها ومواصلة العمل على مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، وهي تعهداتٌ لم يفِ الضامن التركي بالتزاماته تجاهها.

إن الجمهورية العربية السورية تطالب مجلس الأمن بإدانة واضحة لا لبس فيها لهذا الهجوم الإرهابي المرتكب من قبل تنظيم مدرج على قائمة مجلس الأمن للكيانات الإرهابية، ويضمُ في صفوفه عشرات الآلاف من الإرهابيين الأجانب. وترفض بلادي رفضا قاطعا

كل المحاولات الرامية إلى تبييض صفحة هذه التنظيمات الإرهابية من خلال استخدام مسميات أخرى تضلل الرأي العام العالمي. إننا في سورية نحمِّل الدول الداعمة لتنظيم هيئة تحرير الشام الإرهابي والكيانات المرتبطة به المسؤولية الكاملة عن هذا الهجوم وعن كل ما يرتبه من أثار. وتطالب سورية الأمم المتحدة بإلزام تلك الدول بالامتثال لمتطلبات قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب، وفي مقدمتها القرار 2170 (2014) الخاص بمكافحة تنظيمَي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين، والقرار 2178 (2014) الخاص بالتصدي لظاهرة المقاتلين الإرهابيين الأجانب، واستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. وتشدد على وجوب إدراج الكيانات والمؤسسات الاقتصادية والمالية والتجارية والإعلامية التي توفر التمويل والإمداد وخدمات الاتصالات لتنظيم هيئة تحرير الشام والكيانات المتحالفة معها على قائمة جزاءات مجلس الأمن.

تؤكد سورية دولة وجيشا وشعبا على أنها ماضيةٌ في الاضطلاع بحقها السيادي وواجبها الدستوري والقانوني في مكافحة التنظيمات الإرهابية بكلِ قوة وحزم، وأنها ستتخذ كل ما يلزم من إجراءات للدفاع عن مواطنيها والتصدي للتهديد الذي يمثله الإرهاب وتحرير أراضيها من الوجود الإرهابي وإعادة بسط سلطة الدولة وسيادة القانون على كامل التراب الوطني للجمهورية العربية السورية، فهذا حق شرعي لكل دولة، وهذا لا يخدم سورية فحسب، وإنما يضمن استقرار المنطقة بأسرها وأمنها وسلامة دولها وشعوبها. من يرعى الإرهاب في سوريا، يجب أن يعلم أنه سيرتد عليه.

إن سورية التي استطاعت على مدى السنوات الماضية مواجهة الإرهاب بكل أشكاله، قادرة وعازمة على اجتثاثه. ويتطلع بلدي إلى دعم جميع الدول الأعضاء المؤمنة بالقانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومة السورية لمكافحة الإرهاب والدفاع عن سيادتها واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، وأمن واستقرار شعبها.

في الختام، ردا على ما أوردته بعض الوفود من مزاعم حول موقف الحكومة السورية من العملية السياسية، فإننا نشدد على أن الحكومة السورية قد تعاملت بإيجابية مع كافة الجهود التي تهدف إلى خير سورية ومصلحة شعبها، وليس لخدمة الغير. وانخرطت في تعاون جاد وبناء مع الأمم المتحدة وممثليها، واعتمدت نهج المصالحات الوطنية والتسويات المحلية، واتخذت مجموعة واسعة من الإجراءات الرامية إلى الأمن والاستقرار، وتحسين الأوضاع المعيشية، وتوفير الخدمات الأساسية، وتهيئة الظروف الملائمة لعودة اللاجئين والمهجرين.

لقد أكدت سورية على مدى السنوات الماضية مرارا وتكرارا أن التنظيمات الإرهابية المدرجة على قائمة مجلس الأمن وفي مقدمتها داعش، وجبهة النصرة/هيئة تحرير الشام، والكيانات والمجموعات والمؤسسات والأفراد المرتبطين بها الذين اختاروا نهج الإرهاب، وتلطخت أيديهم بدماء السوريين هم جزء من المشكلة، وليسوا جزءا من الحل. لا أحد يتصور حلا أو عملية سياسية مع داعش وجبهة النصر. كما أدنا أن أي اتفاقات لخفض التصعيد لا تحول ولا تعطّل جهود مكافحة الإرهاب التي يكفلها القانون الدولي، وقرارات مجلس الأمن ودستور الجمهورية العربية السورية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيدة غوفن (تركيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): لا يزال الصراع السوري، الذي دخل الآن عامه الرابع عشر، تذكرة صارخة بما يرتبه التقاعس السياسي من تكلفة. وتنبع أسبابه الجذرية من التطلعات المشروعة للشعب السوري، التي لم تتحقق بعد. وبدون عملية حقيقية للمصالحة الوطنية، ستظل سوريا عالقة في دوامة من عدم الاستقرار والمعاناة.

إن استمرار الهجمات الإسرائيلية في جميع أنحاء المنطقة تزيد من تعقيد الحالة الهشة. يجب ألا تؤدي دوامة العنف إلى زيادة زعزعة استقرار سوريا. تبرز التطورات المؤلمة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حقيقة أساسية مفادها أنه عندما تنعدم الحلول السياسية للأسباب الجذرية، حتما تطفو الأزمات على السطح. ويجب أن يوجه ذلك نهجنا الجماعي لمعالجة الأزمة السورية أيضا. وتجدد الصراعات في سوريا يكرس التحديات التي لم يتم التغلب عليها والتي ابتلي بها

البلد لأكثر من عقد من الزمان. وإن إحجام دمشق عن الانخراط في العملية السياسية مع المعارضة ما برح من الأخطاء الفادحة التي هيأت الظروف للوضع الذي يتكشف. وفي الوقت نفسه، تستغل المنظمات الإرهابية عدم الاستقرار لتعزيز مخططاتها، مما يشكل تهديدات أمنية خطيرة للمنطقة.

لقد بدأنا عملية أستانا لتحقيق خفض التصعيد على الأرض وتوصلنا إلى وقف لإطلاق النار. منذ عام 2017، أدت تركيا دورا رائدا في إنشاء منطقة خفض التصعيد حول إدلب بإبرام اتفاقيات مختلفة مع شركاء أستانا. كذلك أتاحت تلك العملية المجال أمام اتخاذ تدابير لبناء الثقة بين دمشق والمعارضة. ومما يؤسف له أنه لم تُغتنم هذه الفرصة.

ما فتئت تركيا تُولي أولوية للحفاظ على الهدوء في إدلب، التي تقع عند نقطة الصفر على حدودنا. لقد حذرنا مرارا وتكرارا من أن الهجمات على منطقة خفض التصعيد في إدلب تؤدي إلى تصعيد التوترات.

إن انتهاكات اتفاقات أستانا واستمرار التركيز على الحملات العسكرية، بدلا من المصالحة الوطنية ومكافحة الإرهاب، دفعت سوريا إلى مزيد من الفوضى.

وفي معرض ردي على هذه الادعاءات، أود أن أشدد على أن تركيا لم تؤيد أو توافق على إطلاق العملية الجارية. بل على العكس من ذلك، عملنا باستمرار على ردع دوامة العنف. واليوم، نشدد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة لخفض التصعيد في خضم عدم استقرار إقليمي أوسع.

ولَّدت الديناميات المتطورة في الميدان، لا سيما في شمال غرب سوريا، حالة محفوفة بالمخاطر. إن البلد بأسره يتأثر بشدة بخطوط السيطرة المتغيرة. وتشمل المخاطر الكبيرة للفترة المقبلة خطر حدوث مزيد من التجزؤ. وقد تسعى ما تسمى بقوات سورية الديمقراطية إلى تعزيز موقعها في الشمال الشرقي، في حين أن عودة ظهور داعش لا تزال احتمالا خطيرا. ويمكن لهذه الديناميات أن تؤدي إلى موجات جديدة من الهجرة والتشرد، مما يزيد من توتر الاستقرار الإقليمي ويزيد من الحاجة الماسة بالفعل إلى المساعدة الإنسانية العاجلة.

ستواصل تركيا اتخاذ جميع التدابير لحماية أراضيها وشعبها ومصالحها.

إن الجمود الحالي غير مستدام بالنسبة لسوريا والمنطقة الإقليمية الأوسع. وحان الوقت لإعادة تقييم واقعية من جانب جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة. يتوقف التوصل إلى حل مستدام للأزمة السورية على تحقيق توافق وطني يتماشى مع التطلعات المشروعة للشعب السوري.

يجب ألا تتصاعد الحرب الأهلية في سورية أكثر من ذلك. كما يجب على المجتمع الدولي أن يعيد تقويم نهجه العام تجاه النزاع من أجل دعم هذا الهدف على المستويين الإقليمي والدولي. وهذا يتطلب من جميع أصحاب المصلحة مراجعة نقدية لمواقفهم، وعند الضرورة، إجراء تحولات في النماذج الفكرية للإسهام في تحقيق السلام والاستقرار الدائمين.

من الضروري الانخراط بفعالية في جهود متعاضدة في المجالات السياسية والأمنية والإنسانية. وفي هذا الصدد، يجب إحياء العملية السياسية التي يقودها السوريون ويملكون زمامها بتيسير من الأمم المتحدة. ولا بد أن ينتهي خطأ التعاقد مع منظمة إرهابية أخرى، ما يسمى بقوات سورية الديمقراطية، في مكافحة تنظيم داعش. فهذا الكيان الانفصالي لا هو سوري ولا ديمقراطي. وفي واقع الأمر، ما هو إلا حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب نفسه.

يجب تعطيل أجندات المنظمات الإرهابية الانفصالية من أجل الحفاظ على وحدة سورية وسلامة أراضيها. وعلاوة على ذلك، يجب أن تكون تهيئة الظروف اللازمة لعودة اللاجئين السوريين الطوعية والآمنة والكريمة جزءاً لا يتجزأ من عملية التسوية. هذه الخطوات المتزامنة ضرورية ولم يعد من الممكن تأجيلها.

وكان المجلس قد رسم الخطوط العريضة لحل سياسي تفاوضي للأزمة قبل تسع سنوات من خلال قراره 2254 (2015) الذي اتخذه

بالإجماع. ويجب التمسك بأحكام هذا القرار وتنفيذها. يشدد القرار على حقيقة لا يمكن إنكارها وهي أن الشعب السوري هو من سيقرر مستقبل بلده. وهذا يعني جميع السوريين، بما في ذلك المعارضة والشتات واللاجئين.

وينبغي لجميع الجهات الفاعلة ذات الصلة أن تدعم، بدون مزيد من التأخير، انعقاد اللجنة الدستورية. وتحقيقاً لهذه الغاية، بذلت تركيا جهوداً مكثفة لبدء الحوار بين دمشق والمعارضة. كما سعينا جاهدين لبدء حوار مع دمشق. وللأسف، لم تسفر هذه الجهود عن النتائج المرجوة حتى الآن.

وبلدي له حدود مشتركة مع سورية بطول 911 كيلومتراً. إن وجود التنظيمات الإرهابية داخل سورية لا يقوض وحدة البلد وسلامة أراضيه فحسب، بل يشكل تهديدًا مباشراً للأمن القومي التركي، وكذلك للاستقرار الإقليمي.

ودان المجلس بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في أنقرة في 23 تشرين الأول/أكتوبر. إذ تسلل الإرهابيون إلى تركيا من الأراضي السورية. تواصل منظمة حزب العمال الكردستاني/وحدات حماية الشعب/قوات سورية الديمقراطية الإرهابية محاولاتها للمضي قدمًا في تنفيذ أجندتها الانفصالية في سورية. وأود أن أشدد على أن لتركيا الحق في اتخاذ التدابير المناسبة، بما يتماشى مع حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، ضد التهديد المباشر والوشيك الذي تشكله المنظمات الإرهابية العاملة في سورية على أمنها القومي.

تواصل تركيا العمل مع جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة لمنع التصعيد ودفع العملية السياسية إلى الأمام. ويبذل القادة الأتراك جهوداً دبلوماسية مكثفة. وقد اتفق وزير الخارجية، السيد فيدان، مع نظيريه الروسي والإيراني على عقد اجتماع وزاري في أستانة قريبًا.

فالشعب السوري يستحق السلام والاستقرار والمستقبل الذي تصان فيه حقوقه وحرياته. لا تزال تركيا ثابتة في التزامها بوحدة سورية وسلامة أراضيها. ونحث على وقف التصعيد وحماية المدنيين ونقف على أهبة الاستعداد للعمل من أجل عملية سياسية موثوقة للتوصل إلى حل سلمي مستدام لهذه الأزمة المستمرة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد إيرواني (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر الجمهورية العربية السورية والجزائر وموزامبيق وسيراليون وغيانا على طلب عقد هذا الجلسة العاجلة، وكذلك الصين وروسيا على كفالة أن تحظى هذه المسألة الحيوية باهتمام المجلس. نشكر أيضا المبعوث الخاص غير بيدرسن على إحاطته.

تعرب الجمهورية الإسلامية الإيرانية عن قلقها العميق إزاء الحالة المتصاعدة في سورية. إن التطورات الأخيرة، ولا سيما العمليات الإرهابية المنسقة التي قامت بها هيئة تحرير الشام، وهي فرع من فروع تنظيم القاعدة، والمعروفة أيضًا باسم جبهة النصرة، قد هددت بشكل خطير سيادة سورية واستقرارها. وكما جاء في الرسالة المؤرخة 1 كانون الأول/ديسمبر الموجهة من الممثل الدائم لسورية، فقد دبر هذا التنظيم الإرهابي هجمات منسقة وواسعة النطاق على محافظتي حلب وإدلب، مما أدى إلى عواقب مدمرة على المنطقة وسكانها.

فخلال الهجمات الإرهابية على حلب، تم استهداف مباني القنصلية الإيرانية بشكل متعمد من جانب الجماعات الإرهابية. تشكل الهجمات على المباني الدبلوماسية والقنصلية انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي، وهي محظورة تمامًا تحت أي ظرف من الظروف. إذ لا يحق لأي فرد أو جماعة أو دولة ارتكاب هذه الأفعال أو السماح بارتكابها. وتقع المسؤولية عن هذا الاعتداء والانتهاك السافر على عاتق الدول التي تسلح وتدعم هذه الجماعات الإرهابية، مما يتيح لها الاستمرار في عدوانها وانتهاكاتها للأعراف الدولية.

ويكمن في قلب هذه الأزمة الدعم والتدخل الخارجيين اللذين أدّيا إلى إدامة الإرهاب في سورية وتقويض سيادتها وسلامتها الإقليمية. إن حجم وتعقيد عمليات هيئة تحرير الشام، بما في ذلك الأسلحة المتطورة

والطائرات المسيرة يبرز الدعم الخارجي المتعمد، وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية، التي حولت الإرهاب إلى أداة للسياسة الخارجية لتعزيز أجندتها السياسية. يجب محاسبة الدول المسؤولة عن تأجيج هذا النزاع على أفعالها والعواقب المدمرة التي ألحقتها بالشعب السوري.

يقوّض هذا الهجوم الإرهابي بشكل مباشر الاتفاقات التي أنشأت منطقة تخفيف التوتر في إدلب بموجب عملية صيغة أستانا. وفي اجتماع صيغة أستانا الثاني والعشرين، الذي عُقد يومي 11 و 12 تشرين الثاني/نوفمبر، أعربت الأطراف المشاركة عن قلقها البالغ إزاء وجود وأنشطة الجماعات الإرهابية التي تعرض المدنيين للخطر داخل منطقة تخفيف التوتر في إدلب وخارجها.

في غضون ذلك، تشير الغارات الجوية الإسرائيلية المتزايدة التي استهدفت المدنيين والبنية التحتية في سورية خلال شهري تشرين الثاني/نوفمبر وتشرين الأول/أكتوبر، بالإضافة إلى صلات النظام بهيئة تحرير الشام، إلى جهود منسقة لزيادة زعزعة استقرار سورية. أدت الضربات الإسرائيلية المتواصلة على المعابر الحدودية بين سورية ولبنان إلى تعطيل وصول المساعدات الحيوية وأجبرت مئات الآلاف على الفرار.

ويدب أن يكون ما حدث في حلب وإدلب بمثابة إنذار مبكر للمنطقة بأسرها فيما يتعلق بعودة الإرهاب والتطرف. لن يبقى انعدام الأمن وانتشار الإرهاب والتطرف العنيف في سورية محصورين داخل حدودها؛ إذ سيمتد تأثيرهما حتمًا ليهدد المنطقة بأسرها وخارجها.

لا يمكن أو ينبغي التمييز بين أنواع الإرهاب – لا يوجد شيء اسمه إرهاب جيد وإرهاب سيء. تشكل هيئة تحرير الشام، وهي جماعة إرهابية مصنفة صراحةً على هذا النحو بموجب قرارات مجلس الأمن، تهديدًا خطيراً للسلام والاستقرار في المنطقة. إذا فشل المجتمع الدولي في مواجهة هذه الجماعة الإرهابية بشكل حاسم، فإن هيمنتها المتزايدة على أجزاء من سورية قد تؤدي إلى عواقب كارثية على المنطقة بأسرها وتشكل تهديدًا خطيراً للسلام والأمن العالميين.

لا تزال الجمهورية الإسلامية الإيرانية ثابتة في دعمها للحكومة السورية وشعبها في كفاحهما العادل والحازم ضد الإرهاب. تعترف إيران بالكامل بحق سورية السيادي في مكافحة الجماعات الإرهابية مثل هيئة تحرير الشام التي تجلب الدمار والفوضى والمعاناة على نطاق واسع أينما كانت تعمل، وتدعم ذلك الحق. ونشدد على وجوب أن تتخذ جميع التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب بالتنسيق مع الحكومة السورية وبموافقتها، بما يكفل الاحترام الكامل لسيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها. كما أن الحوارات الدبلوماسية النشطة التي أجرتها إيران مع شركائها في عملية أستانا – روسيا وتركيا وسورية – تؤكد هذا الالتزام. إذ دعت إيران إلى عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول المشاركة في عملية أستانا لبحث التطورات الأخيرة في سورية والعمل على وضع استراتيجية موحدة لوقف الأنشطة الإرهابية في البلد.

وكما ذكرنا مراراً وتكراراً، فإن الحل الوحيد المستدام للأزمة السورية هو حل سياسي يقوده الشعب السوري ويملك زمام أموره ويحافظ على سيادة سورية واستقلالها. ويتطلب ذلك إنهاء الاحتلال والتدخل الأجنبي، ووقف استغلال موارد سورية، ووقف كل أشكال الدعم للجماعات الإرهابية، وتشجيع الأطراف على الدخول في حوار والانخراط في العملية السياسية بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المجتمع الدولي إعطاء الأولوية للمساعدات الإنسانية واستعادة البنية التحتية والعودة الآمنة للاجئين. فالشعب السوري يستحق السلام والكرامة وفرصة إعادة بناء وطنه بعيداً عن الإرهاب والتلاعب الخارجي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل لبنان.

السيد هاشم (لبنان): يشرفني إلقاء هذا البيان نيابة عن المجموعة العربية.

بداية، تتقدم المجموعة بتهنئتكم على ترؤسكم لأعمال مجلس الأمن لهذا الشهر. وتشكركم على الاستجابة لطلب عقد هذه الجلسة الطارئة لمناقشة المستجدات الخطيرة في الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

تتابع المجموعة العربية بقلق بالغ الأحداث التي شهدتها سورية منذ 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، خاصة في محافظتي إدلب وحلب جراء الهجوم الذي قادته هيئة تحرير الشام/جبهة النصرة

المدرجة على قائمة مجلس الأمن للتنظيمات الإرهابية. لقد أسفر هذا الهجوم عن خسارة مأساوية في أرواح المدنيين الأبرياء، بما في ذلك النساء والأطفال وإلحاق الضرر بالبنية التحتية المدنية. كما أفضى إلى موجة نزوح كبيرة. تدين المجموعة العربية هذا الهجوم وتشدد على ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بمكافحة الإرهاب. وتؤكد المجموعة على ضرورة احترام سيادة ووحدة واستقرار وسلامة أراضي الجمهورية العربية السورية. وتشدد على أهمية مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

تنبه المجموعة العربية من أن هذه التطورات في الجمهورية العربية السورية سيكون لها عواقب وخيمة على السلم والأمن الإقليمي والدولي. وتعبر عن دعمها للجمهورية العربية السورية في مواجهتها للإرهاب المتمثل بتنظيمي داعش وجبهة النصرة والكيانات والمجموعات المرتبطة بهما، ومن أعمال العدوان الإسرائيلي المتكرر عليها ومن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري.

كما تشدد المجموعة العربية على ضرورة دعم جهود إعادة الأمن والاستقرار إلى جميع أنحاء الجمهورية العربية السورية والحد من المعاناة وتكثيف الجهود لخفض التصعيد وتجنب إراقة الدماء والعودة إلى الحلول الدبلوماسية والسياسية التي تحفظ للشعب السوري أمنة وازدهاره وتوفر الظروف الملائمة لعودة السوريين إلى وطنهم.

وتدعو المجموعة العربية إلى تغليب لغة العقل والابتعاد عن الأجندات الخارجية وتغليب الأجندة الوطنية السورية، وإلى انسحاب كافة الأطراف الخارجية الموجودة بشكل غير شرعي في سورية وصبّ الجهود نحو تحقيق الحل السياسي بقيادة وملكية سورية ودون تدخل خارجي، بما يتماشى مع القرار 2254 (2015) ويحفظ لسورية سيادتها واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها وأمن مواطنيها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): السيد الرئيس، لقد كان بيانكم اليوم تأكيداً صارخاً على الطابع المنافق، أو بالأحرى البغيض للسياسة الخارجية التي تنتهجها الإدارة الأمريكية التي توشك ولايتها على الانتهاء. إذ لم تستطع أن تستجمع الشجاعة لإدانة هجوم إرهابي واضح ضد المدنيين في المدن السورية الذين يكافحون من أجل إعادة بناء حياة سلمية رغم مئات الجزاءات الانفرادية غير القانونية التي فرضها بلدكم. وعلاوة على ذلك، زعمتم بخبث أن الهجوم على حلب وشمال غرب سورية قام به بعض المتمردين الذين تحولوا في نظرتكم المشوهة للعالم إلى إرهابيين ومتطرفين ويهاجمون بلدانا تنتهج سياسة خارجية مستقلة لا تتماشى مع مصالح الولايات المتحدة. لقد أخفقتم في ملاحظة حتى كيف أنكم خنتم أنفسكم عندما وعدتم بحماية ليس حياة السوريين العاديين، بل القوات الأمريكية التي تحتل أجزاء من سورية بشكل غير قانوني وتنهب مواردها الطبيعية بلا خجل.

لقد رأينا اليوم مرة أخرى أنه لا توجد جرائم ليست الولايات المتحدة على استعداد لإخفائها من أجل الربح والكسب، سواء كان ذلك ذبح 000 45 مدني فلسطيني أو الهجوم الإرهابي على المدن السورية المسالمة من جانب البلطجية المسلحين. واستنادًا إلى كلماتك، السيد الرئيس، لا أحد لديه الآن أي أوهام بأن واشنطن ستكون على استعداد لمحاربة الإرهاب الدولي بصدق وإخلاص. وبصراحة، يسعدنا أن نكون أنا وأنت على طرفي النقيض، لأن مفاهيم من قبيل الصدق والعدالة والضمير ليست من السمات المميزة للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): بصفتي الوطنية، أود أن أدلي ببيان موجز جداً رداً على بعض التعليقات التي أُدلي بها.

أود أن أؤكد لزميلنا من الاتحاد الروسي أنه ليس في وضع يسمح له باتهام الولايات المتحدة بدعم الجماعات الإرهابية. فقد حاربت الولايات المتحدة، على مدى عقود، آفة الإرهاب وستواصل محاربتها. إن ممثل الاتحاد الروسي ليس في وضع يسمح له بوعظنا بشأن المسألة، خاصةً عندما يدعم الأنظمة التي ترعى الإرهاب في جميع أنحاء العالم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

طلب السيد الصالح أخذ الكلمة للرد على بعض التعليقات والأسئلة. وأعطيه الكلمة.

السيد الصالح: أولا أود أن أعبر عن شكري للحكومة التركية والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وكل الدول الداعمة للشعب السوري.

إن مندوب نظام البراميل المتفجرة يستمر بتضليل المجتمع الدولي. وأنا لن أرد على الاتهامات التي أوردها،

لأنها، حقيقةً لا تتمتع بأي مصداقية، ولكن أوصيكم وأقول لكم إن الشعب السوري يستحق أن يكون على هذه الطاولة من يمثله، فممثلو النظام الكيماوي ليس مكانهم مجلس الأمن، بل طاولات محكمة الجنايات الدولية، ومحكمة العدل الدولية لما ارتكبوه من جرائم بحق الشعب السوري على مدى الـ 14 عاما الماضية، ومنها أن منظمة الأمم المتحدة تمتلك أكثر من مليون دليل على هذه الانتهاكات التي ارتكبت خلال الـ 14 عاما الماضية.

وأنا بصفتي مدير الدفاع المدني السوري – الخوذ البيضاء – أقول لكم إن الدفاع المدني السوري منظمة حيادية تتمتع بالاستقلالية والشفافية وتخدم كافة أطياف الشعب السوري بدون تمييز بين خلفياتهم الإثنية أو العقائدية.

وأخيراً أوصي المجتمع الدولي وكافة الدول، والبلدان العربية بشكل خاص، استمعوا إلى الشعب السوري وقفوا بجانبه حتى يستطيع تحقيق تطلعاته، حتى يستطيع بناء سورية الحضارة. سورية حضارة عمرها 7 آلاف عام، ولكن النظام السوري حول سورية إلى ممر للميليشيات الإرهابية وإلى بلد عبور وتصنيع للكبتاغون إلى كافة البلدان العربية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد الصالح على التوضيحات التي قدمها.

طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية): قبل عشر سنوات جلسنا في هذا المجلس (انظر S/PV.7242) واعتمدنا القرار 2170 (2014) بشأن مكافحة تنظيمي داعش وجبهة النصرة الإرهابيين. وجلسنا بعدها بأيام في جلسة رفيعة المستوى في هذا المجلس (انظر S/PV.7272)، واعتمدنا القرار 2178 (2014) بشأن التصدي للمقاتلين الإرهابيين الأجانب. لقد استمعنا في تلك الجلسة إلى ممثليكم ووعودكم الزائفة بمكافحة الإرهاب ووعودكم بمساعدة البلدان التي تتعرض لخطر إرهابي.

ماذا كشفت لنا الأعوام العشرة الماضية؟ كشفت لنا أنكم لم تتركوا إرهابيًا إلا ودعمتموه، ولم تتركوا منظمة إرهابية إلا واستثمرتم فيها لخدمة أجنداتكم. إن هذا الأمر لا يليق بكم، ولا يليق بأي بلد. نحن نعلم أنكم تفضلون مصلحة إسرائيل على مصلحة شعوب منطقتنا. وهاجمتم وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتسترّتم على مقتل 249 من موظفي الأونروا وحاولتم الإساءة للوكالة فقط لخدمة إسرائيل.

فعن أي مصداقية تتحدثون عندما تحضرون أدوات أنتم اختلقتموها وأنتم اخترعتموها لزعزعة أمن واستقرار سورية، وافتعال واقع يسمح لكم بإنشاء ما سميتموه بالتحالف الدولي اللاشرعي لمكافحة الإرهاب؟ أنا لم أسمع في حياتي، وقد عملت لسنوات طويلة في هذه المنظمة، عن تحالف ينشأ خارج ميثاق الأمم المتحدة بدون تفويض من مجلس الأمن يقتل المدنيين الأبرياء، ويدمر مدينة الرقة على رؤوس قاطنيها، ويستهدف الجيش العربي السوري، كما شاهدنا في حادثة جبل الثردة الشهيرة، ليسمح للإرهابيين بالسيطرة على المناطق ويستهدف فريق متطوعين إنساني ذهب ليصلح سد الفرات قبل أعوام لتلافي هدمه بسبب قصفكم العشوائي فاستهدفتم سيارات الفريق الإنساني. إن كنتم تنسون فنحن لا ننسى،

قاعة مجلس الأمن سمعت منا الكثير. سمعت اتهامات وادعاءات كاذبة ضد بلدي، وسمعت حقائق قدمناها على مدى سنوات طويلة. إذا أردتم أن تواصلوا هذا الطريق، فأنا أكرر أنتم لا تخونون فقط ضحايا الإرهاب في بلدنا، أنتم تخونون ضحايا الإرهاب هنا في 11 أيلول/سبتمبر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان آخر بصفتي ممثلا للولايات المتحدة.

إن نظام الأسد، كما نعلم جميعاً، معروف بدعمه للجماعات الإرهابية في جميع أنحاء الشرق الأوسط. لقد شنّ هجمات قاسية ووحشية ضد شعبه، وخاصة كما ذكرت سابقاً، من خلال استخدامه المتكرر للأسلحة كيميائية ضد شعبه. لن تُنسى الجرائم التي ارتكبها النظام خلال سنوات الحرب التي امتدت لأكثر من عقد في سورية، وحتماً سيلقى جزاءه على كل تلك الجرائم.

أستأنف الآن مهامي كرئيس للمجلس.

طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد الضحاك (الجمهورية العربية السورية)**:** الاستمرار في ترديد الأكاذيب لن يفيد. الاستمرار في ترديد السياسات الخاطئة لن يفيد. الاستمرار في الدفاع عن جرائم وعن ممارسات، والترويج لادعاءات ومحاولة إلقاء المحاضرات في قضايا حقوق الإنسان لن يفيد. كلنا نعرف كيف أنكم تعاقبون الشعب السوري عقابا جماعيا من خلال التدابير القسرية أحادية الجانب. كلنا نعرف كيف أنكم تحرمون الشعب السوري من كل ما يحتاجه، من أبسط مقومات الحياة، وتنهبون ثرواته. ليس فقط تعاقبونه، ولكن تنهبون ثرواته. هذه حقائق.

أنا لم أرى في أي قرار للأمم المتحدة أو في ميثاق الأمم المتحدة ما يقول، أو ما يشير، إنه بذريعة مكافحة الإرهاب يمكنك سرقة خيرات الشعوب. أنا لم اسمع هذا الكلام. إذا كان لديك قانون دولي غير الذي أعرفه، وميثاق للأمم المتحدة غير الذي نعرفه ونعمل بموجبة، فأرنا إياه.

الوضع يتطلب سياسات حكيمة. يتطلب حكمة. يتطلب التصدي للإرهاب، يتطلب عدم السماح بوضع ملايين السوريين تحت سيطرة تنظيمات إرهابية. يتطلب ضمان أمن واستقرار المنطقة. التهديد الإرهابي ليس في مصلحة أحد. لقد رأينا ماذا فعلتم في أفغانستان. حاربتم 20 عاماً وقتلتم ونهبتم ودمرتم. ثم تركتم البلد، والفتيات والنساء ليحرمن من التعليم وليحرمن من أبسط حقوقهن. عليكم أن تتعلموا من دروس الماضي، وعليكم اتباع سياسات صحيحة والابتعاد عن السياسات الهدامة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** لقد طلب ممثل الاتحاد الروسي الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*)**:** سأتوخى الإيجاز الشديد. أود أن أقول ببساطة اليوم، إننا، وبسبب إدارتكم غير الكفؤة، شاهدنا كيف تحولت جلسة مجلس الأمن بشأن مسألة بالغة الأهمية إلى مشهد مخزٍ من العبث السياسي، وذلك بسبب قراركم بدعوة مقدم إحاطة لا يليق به المقام على الإطلاق والوقوع في شَركه. كما أننا لم نفهم سبب إعطائه الكلمة مرة أخرى، في حين أنكم لم تشيروا حتى إلى أنه سيقدم إجابات على أسئلة الوفود. إننا نرى في ذلك استخفافا فظا بمسؤولياتكم، ونعرب عن أسفنا الشديد لذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*)**:** لم تعد هناك أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 17/20.